٢٠٢٠

#٤

مدى فاعلية جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب خلال الفترة 1992-2015م

د. عادل عبد القوي حاتم الشرعبي

مدى فاعلية جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب خلال الفترة 1992-2015م

د. عادل عبد القوي حاتم الشرعبي
أستاذ العلوم السياسية المساعد ومدير إدارة المعلومات والبحوث والدراسات بالمعهد الدبلوماسي

صنعاء (2015م)

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمــة:.....	2
المحور الأول: محددات جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب:	4
أولاً: المحددات الداخلية:	4
أ- العوامل الجغرافية:	4

ب- طبيعة الأوضاع السياسية:..... 6
ج- طبيعة الأوضاع الاقتصادية: 9
د- العوامل الاجتماعية والثقافية: 11
هـ- طبيعة القدرات العسكرية والأمنية: 13
ثانياً: المحددات الخارجية: 14
1- طبيعة البيئة الإقليمية: 14
2- طبيعة النظام الدولي وتوجهاته: 16
المحور الثاني: استراتيجيات الحكومة اليمنية تجاه الظاهرة الإرهابية: 18
أولاً: استراتيجية الاحتواء: 19
ثانياً: استراتيجية إدارة الصراع: 20
ثالثاً: استراتيجية المواجهة العسكرية: 24
رابعاً: الاستراتيجية الشاملة: 26
المحور الثالث: تقييم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب: 28
أولاً : تقييم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب وفقاً لمحددات البيئة الموضوعية:..... 28
ثانياً: تقييم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب وفقاً للاستراتيجيات المتبعة:..... 29
ثالثاً: تقييم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب وفقاً لمعيار التكلفة/ العائد:..... 33
الخاتمة:..... 36
قائمة المراجع:..... 40
الملاحق:..... 45

مقدمة

مثّلت عملية استهداف جنود من البحرية الأمريكية في عدن عام 1992، أول ظهور للعناصر الإرهابية في اليمن. وقد تزامن ذلك مع بروز الأزمة السياسية بين شريكي الوحدة. الأمر الذي ترتب عليه استقطاب تلك العناصر من قبل السلطات اليمنية وتوظيفها في صراعها مع الحزب الاشتراكي

اليمني، خلال حرب صيف 1994. وابتداءً من عام 1998م أخذت العلاقة بين العناصر الإرهابية والحكومة اليمنية تنحو منحىً صراعياً وإن اختلفت شدته ومستواه من مرحلة زمنية لأخرى.

وقد تباينت جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب سواء في مستواها أو في مضامينها من فترة زمنية لأخرى، تبعاً للظروف السياسية السائدة في اليمن من ناحية أولى، وحجم النشاط الإرهابي من ناحية ثانية، ومستوى الضغوط الخارجية بشأن مكافحة الإرهاب من ناحية ثالثة.

وتقتضي عملية تحليل جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب وتحديد مدى فاعليتها، وضع تلك الجهود في سياقاتها المكانية والزمنية، باعتبارها – أي تلك السياقات- تشكل محددات موضوعية تتحكم في طبيعة ومضامين تلك الجهود من ناحية، وفي الاستراتيجيات الناظمة لها من ناحية أخرى.

والواقع أن تحليل البيئة الموضوعية لجهود الحكومة اليمنية في مكافحة الظاهرة الإرهابية والسياق الزمني للأحداث، يعد أمراً بالغ الأهمية، كونه يمنحنا القدرة على تقييم تلك الجهود والاستراتيجيات المؤطرة لها وفقاً لمحددات موضوعية.

وتهدف الدراسة إلى معرفة النموذج العام لتطور الظاهرة الإرهابية في اليمن، ومسار التفاعلات الصراعية بين الحكومة اليمنية والعناصر الإرهابية، والتعرف على مضامين الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب، والكشف عن مواطن النجاح أو الإخفاق في أداء الحكومة اليمنية تجاه الظاهرة الإرهابية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في أنه ورغم كل الجهود التي بذلتها الحكومة اليمنية، وبدعم إقليمي ودولي، في مكافحة الإرهاب، إلا أن الظاهرة الإرهابية في اليمن أخذت تنمو ويتسع نطاقها مع مرور الزمن. الأمر الذي يثير إشكالية العلاقة بين تنامي الظاهرة الإرهابية من جهة، وطبيعة الجهود الحكومية والاستراتيجيات الناظمة لها، ومدى استجابة تلك الاستراتيجيات لدوافع الإرهاب وأسبابه وأبعاده، من جهة أخرى.

وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: أن ضعف جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب وقصور استراتيجياتها، كان من أكثر العوامل التي أدت إلى تنامي الظاهرة الإرهابية مع مرور الزمن، وذلك في ظل بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، ومحددات إقليمية ودولية معينة.

ومن هذه الفرضية يمكن اشتقاق الفروض الفرعية الآتية:

1-وجود علاقة ارتباط وثيقة بين طبيعة الاستراتيجية المتبعة من قبل الحكومة اليمنية وبين تنامي أو خفوت الظاهرة الإرهابية.

2-وجود علاقة طردية بين تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية وتنامي الظاهرة الإرهابية. بمعنى أنه كلما زادت وتيرة الصراع السياسي وتفاقمت حدة المشكلات الاقتصادية والأمنية، اتسع نطاق الظاهرة الإرهابية.

3-وجود علاقة طردية بين الضربات الجوية للطائرات الأمريكية بدون طيار وتنامي الظاهرة الإرهابية في اليمن.

وتسعى الدراسة إلى تحليل جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب، ومدى فاعليتها، من خلال ثلاثة محاور يتناول الأول محددات جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب، فيما يضطلع الثاني بتحليل استراتيجيات الحكومة اليمنية تجاه الظاهرة الإرهابية، ويتكفل المحور الثالث بتقييم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب والاستراتيجيات الناظمة لها، وتنتهي الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

المحور الأول
محددات جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب

من البداهة القول أن جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب، إنما تتم في إطار بيئة تؤثر فيها وتتأثر بمعطياتها. وتتضمن هذه البيئة مجموعة من العوامل والمتغيرات التي قد تشكل قيوداً تحد من فاعلية تلك الجهود أو فرصاً تعزز من إمكانات نجاحها في تحقيق أهدافها.

ولا شك في أن تحليل جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب يقتضي التعرف على تلك العوامل والمتغيرات وطبيعة التأثيرات التي تمارسها في هذا الصدد. ويمكن تصنيف تلك العوامل والمتغيرات إلى متغيرات مرتبطة بالبيئة الداخلية، وتشمل العوامل الجغرافية، وطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية، والعوامل الاجتماعية-الثقافية، وطبيعة القدرات العسكرية والأمنية. وأخرى مرتبطة بالبيئة الخارجية وتشمل طبيعة البيئة الإقليمية، وطبيعة النظام الدولي وتوجهاته.

أولاً: المحددات الداخلية:

وهي تلك العوامل والمتغيرات المتضمنة في البيئة الداخلية، وتتمثل في الآتي:

أ-العوامل الجغرافية:

أثرت طبيعة اليمن الجغرافية على جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب من نواح عدة، فمن ناحية أولى، أسهمت الطبيعة الجبلية الوعرة والجبال الشاهقة في إضعاف قدرة السلطة المركزية على بسط نفوذها على كثير من المناطق التي تتسم بوعورة تضاريسها والتماسك القبلي لسكانها، وإعاقة الحكومات اليمنية المتعاقبة عن تحقيق الاستقرار السياسي وإحداث التنمية الشاملة. ومن ناحية ثانية، تشكل التضاريس الوعرة بيئة ملائمة للتمرد على الدولة لاسيما في ظل النزعة الاستقلالية والمحافظة للقبيلة، والتي تشكل حاضنة رئيسية للعناصر الإرهابية. ومن ناحية ثالثة، تمثل وعورة التضاريس مسرحاً ملائماً لحرب العصابات، مما يمنح تنظيم القاعدة ميزة نسبية في أية مواجهات مع القوات الحكومية.[1] ومن ناحية رابعة، فإن امتلاك اليمن لشريط ساحلي يبلغ طوله حوالي 2500 كم، وإن كان يمثل أحد عناصر قوة الدولة اليمنية، إلا أن عدم قدرة اليمن على حماية سواحلها الطويلة بسبب

[1]() Jonathan Schanzer, **Yemen's War on Terror**, The H.W. Wilson Company, Summer 2004, P 518. http://www.washingtoninstitute.org/opedsPDFs/4224cd7e95ec5.pdf, (Accessed July 17, 2015).

محدودية قدراتها العسكرية البحرية، يجعل من هذه السواحل أحد أهم مصادر تهديد الأمن القومي اليمني، حيث تمثل منفذاً لتهريب الأسلحة والعناصر المتطرفة إلى اليمن.[1]

من جهة أخرى، شكلت المنطقة الجغرافية الجنوبية–الشرقية الممتدة من محافظة عدن إلى محافظة حضرموت مروراً بمحافظتي أبين وشبوة وكذلك محافظتي مأرب والجوف، البيئة الحاضنة لظهور ونمو تنظيم القاعدة،[2] كما شكلت المسرح الرئيسي لعمليات المواجهة بين الحكومة اليمنية وتنظيم القاعدة.

وقد شكلت محافظة أبين أول حاضنة جغرافية يمنية للجماعات الإسلامية المتشددة المتبنية للعنف، وذلك في مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي بعد عودة مجاميع ممن شاركوا في الحرب ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان إلى هذه المحافظة.[3]

ويعزى سبب اختيار هذه الجماعات لمحافظة أبين كمركز لنشاطهم إلى أسباب دينية واستراتيجية. وتتمثل الأسباب الدينية في استلهام الحديث الشريف "يخرج من عدن أبين أثني عشر ألفاً ينصرون الله ورسوله، وهم خير ما بيني وبينهم". وهو ما يضفي نوع من القدسية على المحافظة. أما الأسباب الاستراتيجية فتكمن في الموقع الجيواستراتيجي للمحافظة سواء من حيث إطلالتها الواسعة على البحر العربي والتصاقها المباشر بمحافظة عدن مما يجعلها على مقربة من مضيق باب المندب، أو من حيث طبيعتها الجغرافية الجبلية الوعرة التي تشكل مسرحاً ملائماً لحرب العصابات.[4]

ولا شك في أن لهذه المنطقة الجغرافية دلالاتها السياسية والاستراتيجية، سواء بالنسبة لتنظيم القاعدة أو بالنسبة للحكومة اليمنية أو حتى بالنسبة لمصالح القوى الدولية في المنطقة. ومن ثم شكلت هذه المنطقة محدداً رئيسياً لطبيعة الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها الحكومة اليمنية في التعامل مع تنظيم القاعدة.

وفي هذا السياق، يمكن مناقشة أهم الأبعاد الاستراتيجية لهذه المنطقة الجغرافية على النحو الآتي:

- القرب الجغرافي لهذه المنطقة من طرق وممرات الملاحة الدولية في البحرين العربي والأحمر ومضيق باب المندب، وهو أمر يمنح تنظيم القاعدة القدرة على تهديد مصالح القوى الدولية في المنطقة. وقد مثّل هذا العنصر من عناصر البعد الاستراتيجي لهذه المنطقة عاملاً رئيسياً ومؤثراً في توجهات وسياسات القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليمن بصفة عامة ومكافحة الإرهاب فيه على وجه الخصوص. كما شكل عاملاً أساسياً في سياسات الحكومة اليمنية خاصة على صعيد توظيفه في الحصول على مزيد من المساعدات الخارجية.
- الطبيعة الجغرافية للمنطقة، من حيث تضاريسها الجغرافية الوعرة في المناطق الداخلية وانتشار السلاسل الجبلية، وبالتالي توفر ملجأً آمناً لعناصر التنظيم، ولإقامة معسكرات للتدريب، خاصة في ظل بعدها عن مركز السلطة في العاصمة صنعاء. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، توفر هذه الطبيعة الجغرافية مسرحاً ملائماً لحرب العصابات، وذلك في إطار عمليات المواجهة مع الحكومة اليمنية.

[1] () Anthony H. Cordesman, Robert M. Shelala II, and Omar Mohamed ,**Yemen and U.S. Security**, Center for Strategic & International Studies, August 8, 2013, P19.

[2] () Daniel Green, **Edge of Terrorism The Growing Al-Qaeda Crescent in Strategic Yemen**, The Washington Institute, policy analysis, June 29th 2011. http://www.thecuttingedgenews.com/index.php?article=52284, (Accessed September 6, 2015).

[3] () عايش علي عواس، القاعدة والبنية الاجتماعية في أبين .. علاقة تضاد أم تنافر؟، **تحليلات سياسية**، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، يوليو 2012م)، ص1.

[4] () عايش علي عواس، تنامي نشاط القاعدة وحضورها في أبين ... الأسباب والمحفزات، **تحليلات سياسية**، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، يونيو 2012م)، ص ص1-2.

- تتركز في هذه المنطقة أهم المنشآت الاقتصادية لليمن، والمتمثلة في المنشآت النفطية والغازية ومصادر توليد الكهرباء.

من جهة أخرى، مثل الموقع الجغرافي لليمن بجوار المملكة العربية السعودية أحد أهم دوافع القاعدة لأن تتخذ من اليمن معقلاً لها في حربها ضد الوجود الأجنبي في السعودية(بلاد الحرمين).[1]

ب-طبيعة الأوضاع السياسية:

شهد اليمن، منذ إعادة تحقيق وحدته عام 1990، عددا من الأزمات السياسية تمثلت بالأزمة السياسية التي نشبت بين شريكي الوحدة وأفضت إلى حرب صيف 1994، التي ترتب عليها اختلال المعادلة السياسية اليمنية وانفراد الرئيس صالح بالسلطة وإخلاله بنظام التعددية والمشاركة السياسية التي أقرها دستور دولة الوحدة، الأمر الذي ترتب عليه بروز الحراك الجنوبي المطالب بالانفصال عام 2007. كما ظهرت حركة الحوثي المسلحة في محافظة صعدة والتي خاضت ستة حروب مع السلطة خلال الفترة 2004-2010، بالإضافة إلى تصاعد وتيرة الصراع السياسي بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ممثلة في تكتل "اللقاء المشترك" خاصة منذ الانتخابات الرئاسية عام 2006. الأمر الذي مهد الطريق لانطلاق ثورة الشباب السلمية في فبراير 2011، والتي أفضت إلى تصاعد حدة الصراع السياسي وتحوله إلى نوع من المواجهات العسكرية بين القوات الحكومية والقوات المنشقّة المؤيّدة للثورة.[2]

وقد أسهمت المبادرة الخليجية التي وقعت عليها الأطراف اليمنية في 23 نوفمبر 2011، وبدعم من الأمم المتحدة، في وقف المواجهات العسكرية والدفع بالأطراف المتصارعة نحو طاولة الحوار، وانجاز العديد من خطوات التسوية التي تضمنتها المبادرة، لعل أبرزها نقل السلطة من الرئيس السابق إلى نائبه، وتشكيل حكومة الوفاق، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وصولاً إلى عقد مؤتمر الحوار الوطني الذي تمخض في 25 يناير 2014م عن وثيقة وطنية حظيت بإجماع معظم القوى والمكونات السياسية اليمنية.[3]

غير أن الفترة التي أعقبت مؤتمر الحوار الوطني، شهدت محاولات من قبل بعض الأطراف لإعاقة عملية الانتقال السياسي، وتصفية الحسابات مع خصومها، وتصدرت جماعة الحوثي المسلحة المشهد، بتفجير الوضع العسكري، وبتحالف غير معلن مع الرئيس السابق، بدءاً من منطقة دماج ومروراً بمحافظة عمران وصولاً إلى العاصمة صنعاء، ومن ثم انقلابهم على العملية السياسية وعلى المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.[4] واتجهت الأوضاع اليمنية نحو الحرب الأهلية، وما ترتب عليها من قيام قوات التحالف العربي، في أواخر مارس 2015، بالتدخل العسكري في اليمن لاستعادة الشرعية.

[1] () محمد سيف حيدر، "من أسامة إلى الوحيشي: صعود تنظيم القاعدة في اليمن"، **مدارات استراتيجية**، العدد الثاني، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، فبراير 2010)، ص 92.

[2] () د. محمد عبد الملك المتوكل، "الآفاق الديمقراطية في الثورة اليمنية"، **المستقبل العربي**، العدد 399، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2012)، ص ص 156-157.

[3] () خالد أحمد الرماح، الحوار السياسي في اليمن والسبيل إلى التوافق، **تقارير**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2014م).
http://studies.aljazeera.net/files/discussionstrategytosolvearabworldconflict/2014/02/201422410104539175 6.htm, (Accessed March, 25,2015).

[4] () محمد جميح، المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء، **تحليل سياسات**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 2.

والواقع أن عدم الاستقرار السياسي في اليمن قد أثر سلباً على جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب من ناحيتين. فمن ناحية أولى، أعطت الحكومة اليمنية مواجهة حركة التمرد الحوثية في الشمال والحراك الشعبي في الجنوب، والمعارضة السياسية المتمثلة في تكتل اللقاء المشترك، أولوية على مواجهة تنظيم القاعدة ومكافحة الإرهاب.[1] ومن ناحية ثانية، سعى نظام الرئيس صالح إلى توظيف القاعدة ومكافحة الإرهاب كجزء من إدارته لتلك الأزمات التي نالت من شرعيته وهددت بقاؤه، سواء من خلال تحالفه مع القاعدة لحسم الصراع السياسي الداخلي، أو استخدام الحرب على الإرهاب كورقة لتصفية خصومه وتقليص دورهم السياسي، أو تضخيم دور تنظيم القاعدة وخطورته على المصالح الإقليمية والدولية بهدف الحصول على المعونات ودعم بقائه في السلطة. الأمر الذي ترتب عليه غياب الإرادة الحقيقية لمكافحة الإرهاب من قبل النظام الحاكم.[2]

وخلال ثورة الربيع العربي في اليمن عام 2011، عمد كل من نظام الرئيس صالح والمعارضة، إلى توظيف ورقة القاعدة لحشد الدعم الخارجي. فالرئيس صالح اعتبر أن رحيله عن السلطة سيؤدي إلى سيطرة القاعدة على اليمن، في حين اتهمت المعارضة، وخاصة حزب الإصلاح، صالح بدعم القاعدة سراً من أجل زيادة قدرته على تبرير سياساته أمام المجتمع الدولي.[3]

ولا شك في أن حالة الصراع السياسي الداخلي، وما قادت إليه من حرب أهلية وتدخل عسكري خارجي، قد مثلت فرصة سانحة لتنظيم القاعدة كي يعزز من نفوذه وسيطرته على عدد من المناطق اليمنية، خاصة وأن القوى السياسية اليمنية عمدت إلى توظيف ورقة القاعدة في صراعاتها.[4] كما تمكن تنظيم القاعدة من عقد مواءمات مع الحركات السياسية المحلية لاسيما الحراك الجنوبي، وبذلك تحول إلى حركة تمرد في حين احتفظ بجذوره كجماعة إرهابية.[5]

ج- طبيعة الأوضاع الاقتصادية:

شهدت الاقتصاد اليمني تدهوراً واضحاً منذ أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي، سواء بسبب تكاليف دمج شطري اليمن، أو نتيجة للانعكاسات السلبية لأزمة وحرب الخليج الثانية على اليمن بسبب موقفه من تلك الحرب.[6] ورغم تعافي الاقتصاد بعد شروع الحكومة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1995، إلا أن تلك السياسة الاقتصادية لم تفلح في تنمية القطاعات الإنتاجية أو تطوير مصادر جديدة للدخل أو مواجهة الطلب الداخلي المتصاعد خاصة في المجال الغذائي.

[1]() جيمس فيليبس، "اليمن والتهديد المتصاعد لتنظيم القاعدة"، **مدارات استراتيجية**، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، يناير/فبراير 2010)، ص 107.

[2]() د. عبدالله الفقيه، الصراع السياسي والإرهاب في اليمن، مدونة الدكتور عبد الله الفقيه، الأحد، 7 مارس، 2010، http://dralfaqih.blogspot.com/2010/03/blog-post_07.html (سبتمبر 2015)

[3](Alexandra Lewis, **Unpacking Terrorism, Revolution and Insurgency in Yemen: Real and Imagined Threats to Regional Security**, Perspective on Terrorism ,Volume 7, Issue 5, October 2013, P 87.

[4]() Anthony H. Cordesman, Robert M. Shelala II, and Omar Mohamed ,**OP. Cit**, P15.

[5]() Daniel Green, **Al-Qaeda's Soft Power Strategy in Yemen**, The Washington institute, policy analysis, January 23, 2013. http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/al-qaedas-soft-power-strategy-in-yemen , (Accessed September,7,2015).

[6](Robert D. Burrowes, "The Republic of Yemen: The Politics of Unification and Civil War 1989-1995", In: Michael C. Hudson(Ed.), **Middle East Dilemma: The Politics And Economics of Arab Integration**, (London: I.B. Tauris Publishers, 1998), P204, P210.

ويعاني الاقتصاد اليمني من عدد من الاختلالات الهيكلية التي يعكسها ضعف وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي نتيجة لضعف البنية الإنتاجية، وتدني نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، وغلبة النشاط الخدمي على الهيكل الاقتصادي.

حيث يتضح من الجدول (1) أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي قد شهد تدهوراً واضحاً لاسيما منذ عام 2011، نتيجة للصراع السياسي الذي شهدته البلاد، وبمعدلات لا تتناسب مع معدل النمو السكاني الذي يعد من بين أعلى المعدلات في العالم (3% وفقاً لإحصاءات عام 2004). كما يتضح من الجدول تناقص انتاج اليمن من النفط، والذي يعد المورد الرئيسي لليمن، من 439.5 ألف برميل يومياً عام 2000، إلى 158 ألف برميل يومياً عام 2013.

جدول رقم (1)
مؤشرات اقتصادية مختارة

السنة	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	5,517	10,864	19,050	22,812	25,634	30,395	28,459	30,907	31,079	32,075	35,955
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	10.9	5.1	5.14	4.64	3.48	4.01	4.13	3.32	15.09-	2.19	3.24
الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق (مليون U$S)	4930	8786	17,506	21,647	24,357	28,588	27,377	29,194	28,848	30,866	33,206

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي	320	481	863	1,036	1,131	1,288	1,197	1,238	1,187	1,231	1,285
إنتاج النفط (ألف برميل/ يوم)	344.0	439.5	350	366	320	294	284.1	275.0	190	180	158
ميزان المدفوعات(مليون دولار)	552.6-	1,240.6	764.3	1,456.8	148.8	628.8	1,293.-4	905.3-	1,398.-2	1,602.8	828.0-
إجمالي الدين العام الخارجي	6,217.0	4,935.3	5,168.4	5,471.1	5,820.2	5,894.5	6,035.9	6,070.1	5,807.8	7,240.4	7,246.4
نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي	121.6	51.1	28.9	24.0	22.7	19.4	21.2	19.6	18.7	22.6	20.2

•المصدر:

-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام، 2001، 2006، 2009، 2011، 2014.

-الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 2003، 2013.

ويواجه الاقتصاد اليمني العديد من التحديات الهيكلية؛ إذ أنه قائم على النفط، ويعاني من ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 40% عام 2013، وخاصة بين الشباب(58%).[1] بالإضافة إلى ضعف نظم إدارة الحكم والهياكل المؤسسية.[2]

من جهة أخرى، تعد اليمن أحد أفقر البلدان في العالم العربي. فقد ارتفعت معدلات الفقر من 42% من السكان عام 2009 إلى 54.5% عام 2012، وهذه النسبة في تزايد مستمر بسبب الصراع السياسي والعسكري الراهن(2015). كما يعد اليمن من أكثر بلدان العالم معاناةً من انعدام الأمن الغذائي. فنحو 45% من السكان يعانون انعدام الأمن الغذائي، كما تقل موارده المائية الشحيحة كثيراً عن المتوسط السائد في المنطقة.[3] ولا تزال الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة في اليمن تؤثر بشدة على النشاط الاقتصادي، سواء بسبب استمرار الهجمات على أنابيب النفط وخطوط نقل الكهرباء، أو نتيجة للحرب الراهنة والحصار الاقتصادي المفروض على اليمن.

وقد أثرت الأوضاع الاقتصادية على جهود الحكومة اليمنية في مواجهة الإرهاب من نواح عدة، فمن ناحية **أولى** نجد أن ضعف الموارد الاقتصادية يفرض على الحكومة اليمنية اتباع استراتيجيات أقل كلفة، لمكافحة الإرهاب. ومن ثم لم تتمكن من تنفيذ استراتيجية تنموية شاملة لمعالجة أسباب التطرف والإرهاب، على الأقل، في المجتمعات المحلية التي تتركز فيها العناصر الإرهابية. ومن ناحية ثانية، تمثل المناطق التي تتركز فيها العناصر الإرهابية مناطق ذات ثقل استراتيجي بالنسبة للأمن القومي اليمني حيث مصادر الطاقة من النفط والغاز ومحطات توليد الكهرباء، مما يمنح العناصر الإرهابية القدرة على تهديد تلك المنشآت، ومن ثم يحد من قدرة الحكومة اليمنية على الدخول في مواجهات شاملة مع تلك العناصر. ومن ناحية ثالثة، فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية وتدني المستوى المعيشي للسكان وزيادة معدلات الفقر والبطالة بين السكان، قد أسهم في زيادة حدة التوترات الاجتماعية والسياسية، خاصة في ظل الإحساس بالظلم الناجم عن احتكار السلطة والثروة من قبل فئة اجتماعية صغيرة وغياب مبدأ تكافؤ الفرص والمواطنة المتساوية. وهو ما وفّر بيئة ملائمة للتطرف تدفع بالكثيرين وخاصة الشباب إلى الانخراط في صفوف تنظيم القاعدة.[4]

د- العوامل الاجتماعية والثقافية:

يغلب على المجتمع اليمني الطابع القبلي المتماسك، والطابع الديني المحافظ، والنزوع نحو التمرد على السلطة، لاسيما في المناطق الشمالية والشرقية، نتيجة شعور القبائل باستقلاليتها خاصة في ظل ضعف وجود الدولة في كثير من المناطق سواء بخدماتها أو بحضورها الأمني. الأمر الذي شكل -ولا يزال- يشكل مصدراً هاماً من مصادر قوة تنظيم القاعدة، لما يحظى به من رعاية، خاصة وأنه تمكن من نسج شبكة من العلاقات مع بعض القبائل في المناطق التي يتركز وجوده فيها سواء من خلال الزواج أو استقطاب أبناء تلك القبائل في صفوف التنظيم.[5]

[1]() صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014**، ص 353، ملحق(2/18).

[2]()http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview, (Accessed September 10,2015).

[3]() Ibid.

[4]() لمزيد من المعلومات حول أسباب التطرف في اليمن، ينظر في: عبد الملك محمد عبد الله عيسى، "حركات الإسلام السياسي في اليمن"، **المستقبل العربي**، العدد 403 ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2012)، ص ص 56-66.

[5]() علي العبسي، "معركة الأصابع المحترقة: اليمن وأمريكا وتحديات المواجهة المقبلة مع القاعدة"، **مدارات استراتيجية**، العدد الثاني، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، يناير/فبراير 2010)، ص 101.

وتعاني اليمن من ارتفاع معدلات الأمية بين السكان كما هو واضح من الجدول رقم(2)، كما يعاني السكان من نقص حاد في الخدمات الأساسية، ففي المناطق الحضرية، لا تغطي شبكة أنابيب المياه سوى 56% من السكان، أما شبكة الصرف الصحي فلا تغطي سوى 31%. وفي المناطق الريفية، يحصل حوالي 45% من السكان على مياه شرب ملوثة، أما خدمات الصرف الصحي الملائمة فلا تتوافر سوى لنسبة 21% من السكان. بالإضافة إلى ذلك، فإن المدن- وخاصة المدن الكبرى مثل صنعاء وتعز- تعاني نقصاً شديداً في المياه والكهرباء. فضلاً عن تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.[1]

ولا شك في أن غياب الدولة بمؤسساتها الأمنية والخدمية في كثير من المناطق، وضعف الاندماج الاجتماعي والإحساس بالاغتراب عن النظام السياسي وعن الدولة، قد أدى إلى بروز الهويات الفرعية، فبرزت القبيلة والطائفة والجماعات الدينية السياسية، لتسد حالة الفراغ التي خلفها عجز الدولة عن قيامها بواجباتها الأساسية في الصحة والتعليم والغذاء والأمن.[2] ويكفي أن نشير إلى أن حوالي 74% من اليمنيين لا يثقون بالحكومة، و70% لا يثقون بمجلس النواب، وذلك وفقاً لإحدى الدراسات الاستطلاعية.[3]

لقد أسهمت هذه الأوضاع في انتشار تنظيم القاعدة، لاسيما وأنه سعى إلى استنساخ وظائف الحكومة المركزية في بعض المناطق مستغلاً الشكاوى الأزلية للسكان بشأن عدم كفاية التعليم والرعاية الصحية والأمن وسيادة القانون والتمثيل السياسي والتنمية الاقتصادية. ولا يزال هناك الكثيرون من المتعاطفين مع التنظيم ليس فقط لأسباب دينية أو ثقافية، ولكن أيضا استناداً إلى شعور عام بأن القاعدة مع كل عيوبها، لا تزال تمثل بديل أفضل من الحكومة اليمنية.[4]

جدول رقم (2)
معدل الأمية في اليمن (%)

الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)				الفئة العمرية (15-24)			
بين الذكور	جملة	بين الذكور	بين الاناث	جملة	بين الذكور	بين الاناث	جملة
1990		2011		1990		2011	
44.8	67.3	17.9	51.5	34.7	26.5	75.0	50.0	3.6	24.0	13.6

- **المصدر**: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، ص 347، ملحق(2/13).

[1] ()http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2010/01/20/poverty-in-yemen, (Accessed September 11,2015).

[2] () د. أحمد جميل عزم، "تحويل الصراع: اقتراب غير صفري لإدارة نزاعات ما بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، موقع المجلة على الانترنت،(14 سبتمبر 2015) http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2769.aspx

[3] () فايز بريزات، **الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن**، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011)، ص ص 17-18.

[4] () Daniel Green, OP. Cit.

كما يلعب الصراع القبلي وانتشار ظاهرة الثأر دوراً مهماً في ازدياد قوة ونفوذ تنظيم القاعدة في المناطق التي يتمركز فيها. حيث يلجأ الكثير من أبناء القبائل وبسبب الثأر إلى الانخراط في صفوف القاعدة بدافع الحصول على الحماية، وبحيث أصبح هناك نوع من المصلحة المشتركة بين بعض القبائل وعناصر القاعدة، حيث توفر تلك القبائل الملجأ والحماية لعناصر القاعدة مقابل استقوائها بهم ضد القبائل الأخرى. ومما شجع ظاهرة مساندة وإيواء القبائل للعناصر الإرهابية, هو انتماء أغلبية عناصر الجيش والشرطة للمناطق القبلية, والذين يرفضون بالتالي محاربة قبائلهم.[1]

ولكن في المقابل نجد أن انضمام زعماء قبيلة معينة إلى القاعدة وتبوؤهم مراكز قيادية فيها يدفع بالقبيلة أو القبائل الأخرى، وفي إطار التنافس القبلي، إلى الوقوف ضد عناصر القاعدة خوفاً من هيمنة تلك القبيلة. ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى ما حدث في مدينة رداع، حيث كان لبروز مشايخ قبيلة الذهب كأعضاء قياديين في تنظيم القاعدة دور كبير في تصدي أبناء القبائل الأخرى في المنطقة لعناصر القاعدة وذلك للحيلولة دون ازدياد نفوذ وهيمنة قبيلة الذهب وذلك في إطار التنافس بين تلك القبائل.

هـ- طبيعة القدرات العسكرية والأمنية:

تشكل القدرات العسكرية والأمنية أحد أهم عناصر قوة الدولة، والتي تمكنها من بسط سيطرتها على مختلف المناطق التي تقع ضمن سلطانها، وحماية مصالحها من أية تهديدات داخلية أو خارجية.

ويتضح من الجدول أدناه، أن اليمن يعاني من ضعف قدراته العسكرية، وكذلك افتقاره إلى هيكل القوة الحديثة والاستقرار السياسي الذي يمكنه من استخدام موارده العسكرية المتاحة على نحو فعال.[2] علاوة على ذلك، تعرضت هذه القدرات المتواضعة إلى التدمير في أعقاب الانقلاب الحوثي على الرئيس هادي وما أعقبه من صراع مسلح داخلي، وتدخل عسكري لقوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن.

ولا شك في أن ضعف القدرات العسكرية والأمنية لليمن، قد أسهم في الحد من قدرة الحكومة اليمنية على بسط سيطرتها على كثير من المناطق، وخاصة تلك البعيدة عن مركز الحكم، مما سمح لتنظيم القاعدة بالتواجد في تلك المناطق. كما سهل لكثير من العناصر الإرهابية دخول البلاد لاسيما من خلال الشريط الساحلي الطويل لليمن.

جدول رقم(3)
القوة العسكرية اليمنية في عام 2013

حجم القوة	الإجمالي
الانفاق العسكري(ميزانية الدفاع لعام 2012) (بملايين الدولارات الأمريكية)	1,630
إجمالي القوة العسكرية العاملة	66,700
إجمالي قوات الاحتياط	-
إجمالي شبه القوى العاملة	71,200
قوات الجيش	**الإجمالي**
القوى العاملة النشطة	60,000
احتياطي القوى العاملة	-
دبابات القتال الرئيسية	866

[1]() مجموعة مؤلفين، **التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2009م**، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2010)، ص348.

[2]() Anthony H. Cordesman, Robert M. Shelala II, and Omar Mohamed , OP. Cit. , P21.

العربات المدرعة الأخرى	+458 (إضافة إلى 470 في المخزن، أيضا تقارير عن (T-54/55s
مدفعية ذاتية الدفع	25
المدفعية غير ذاتية الدفع	310
قاذفات صواريخ متعددة	294
القوات الجوية	**الإجمالي**
القوى العاملة النشطة في سلاح الجو	3,000
الطائرات المقاتلة	79
المروحيات العسكرية الهجومية	9
الاستخبارات، وطائرات الأواكس	-
ناقلات	-
طائرات الدوريات البحرية	2
القوى العاملة في الدفاع الجوي	2,000
قاذفات الصواريخ أرض-جو	?
قاذفات الصواريخ أرض-أرض	-
القوات البحرية وخفر السواحل	**الإجمالي**
القوى العاملة النشطة	*2,900
المارينز	-
الغواصات	-
السفن الرئيسية	-
قوارب الدوريات والسفن الحربية بالصواريخ	-
زوارق دورية أخرى	36
كاسحات الألغام	1
برمائي	4
مروحيات	-

Source: Anthony H. Cordesman, Robert M. Shelala II, and Omar Mohamed, OP. Cit, P21

ثانياً: المحددات الخارجية:

وهي تلك العوامل والمتغيرات المتضمنة في البيئة الخارجية، وتتمثل في الآتي:

أ- طبيعة البيئة الإقليمية:

شهدت بيئة اليمن الإقليمية، خلال فترة الدراسة، العديد من الصراعات التي كان لها تداعياتها السلبية على اليمن، وخاصة على صعيد مكافحة الإرهاب. فمن ناحية أولى، ترتب على الأزمات والصراعات التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي كالأزمة الصومالية والصراع الإرتري-الاثيوبي، تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى اليمن، بما في ذلك بعض العناصر المتطرفة، بالإضافة إلى التدفق المستمر للأسلحة بين اليمن والصومال.[1]

ومن ناحية ثانية، أسهم الصراع العربي-الإسرائيلي وحرب الخليج الثانية عام 1991 والوجود الأجنبي في دول الخليج العربي، ثم احتلال العراق عام 2003، في زيادة التوترات الداخلية في اليمن وتصاعد المشاعر العدائية للولايات المتحدة الأمريكية بسبب السياسة الأمريكية تجاه قضايا المنطقة،

[1]() Robert I. Rotberg, **The Horn of Africa and Yemen: Diminishing the Threat of Terrorism**, P2. http://www.brookings.edu/press/books/chapter_1/battlingterrorisminthehornofafrica.pdf, (Accessed September 6, 2015).

الأمر الذي ترتب عليه تعزيز الخطاب السياسي للقاعدة في تبرير حربها على من تعتبرهم أعداء الأمة الإسلامية. لذا، وجدت الحكومة اليمنية نفسها في موقف صعب اقتضي منها الحفاظ على نوع من التوازن الدقيق بين المشاعر الشعبية وتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة تنظيم القاعدة في اليمن.[1]

من جهة أخرى، أسهم الدعم السعودي للجماعات الإسلامية الراديكالية في اليمن، خاصة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، في تعزيز نفوذ هذه الجماعات، كما ترتب على الدعم المالي السعودي لزعماء القبائل، خلق مراكز نفوذ قبلية مناوئة لسلطة الدولة. وهو أمر أسهم، إلى جانب عوامل أخرى، في الحد من سلطة الدولة في المناطق القبلية من جهة، وفي احتضان تلك القبائل للعناصر المتطرفة من جهة أخرى.[2] بالإضافة إلى ذلك، فإن تدابير مكافحة الإرهاب التي حدثت في السعودية، أجبرت المتطرفين على البحث عن ملجأ لها في اليمن.[3] والأمر ذاته يمكن أن يقال على الحرب الأمريكية في أفغانستان والعراق، وما ترتب عليها من لجوء الكثير من العناصر الإرهابية إلى اليمن.

وعليه، فإن متغيرات البيئة الإقليمية لليمن قد ضاعفت من التحديات التي واجهتها الحكومة اليمنية على صعيد مكافحة الإرهاب.

ب- طبيعة النظام الدولي وتوجهاته:

شهد النظام الدولي منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، تحولات عميقة وجذريه في بنيته وتوجهاته، أسفرت عن بزوغ نظام دولي جديد على أنقاض نظام الثنائية القطبية، ومن ثم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالشئون الدولية، وهو الأمر الذي أفضى إلى مزيد من القيود على الدول الصغرى والنامية.[4] وفي أعقاب أحداث سبتمبر 2001 تصدرت قضية مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه قائمة أولويات النظام الدولي، وأضحت محدداً رئيسياً للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم وخاصة العالمين العربي والإسلامي، الأمر الذي ترتب عليه احتلال كل من أفغانستان والعراق عامي 2001 و2003 على التوالي، تلا ذلك طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2004 والذي تضمن إصلاح الأوضاع الداخلية للدول العربية، باعتبارها، وفقاً للرؤية الغربية، تشكل بيئة منتجة للإرهاب، بسبب نظمها الاستبدادية ومنظومة قيمها الاجتماعية والثقافية.[5]

وقد كان لتلك التحولات انعكاساتها الواضحة على اليمن، حيث سعت منذ عام 1995 إلى إعادة ترتيب علاقاتها بواشنطن، التي تصدعت بسبب موقف صنعاء من أزمة وحرب الخليج الثانية، وشهدت السنوات الأخيرة من عقد التسعينات كثافة في التفاعلات بين البلدين لاسيما على المستوى العسكري.[6] ومنذ الهجوم على المدمرة الأمريكية كول في ميناء عدن عام 2000، واجهت الحكومة

[1]() The International Crisis Group, **Yemen: Coping With Terrorism and Violence in a Fragile State**, ICG Middle East Report N°8, 8 January 2003, p23.

[2]() Ibid, P 23.

[3])(Angel Rabasa, Stacie L. Pettyjohn. Jeremy J. Ghez, Christopher Boucek, **Deradicalizing Islamist Extremists**, RAND Corporation, Santa Monica, 2010, P54.

[4]() د. سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999) ، ص ص 100-102.

[5]() د. غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005)، الصفحات 22 و 105.

[6]() مجيب الرحمن أحمد عبيد، "العلاقات اليمنية-الأمريكية"، في: مجموعة مؤلفين، **اليمن والدول الكبرى**، الجزء الأول، (صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، ط 1، يناير 2003)، ص57.

اليمنية موقفاً صعباً يتعلق بالموازنة بين التعاون مع واشنطن وحجم التنازلات التي في وسعها أن تقدمها في إطار هذا التعاون. ولذلك ظلت مترددة، وعرضت التعاون مع واشنطن على مضض. غير أن هجمات 11 سبتمبر 2001 غيرت بشكل كبير من مواقف صنعاء التي وجدت نفسها البلد التالي على قائمة أهداف الولايات المتحدة كبلد يحتضن الإرهابيين. وبعد زيارة الرئيس صالح إلى الولايات المتحدة في نوفمبر 2001، أبدى تعاونه بشكل كامل مع الولايات المتحدة، وفي المقابل، أكد صالح على أنه حصل على التزام من واشنطن بأن اليمن لن تكون هدفا لحربها ضد الإرهاب.[1]

ولا شك في أن الانغماس الأمريكي في مكافحة الإرهاب في اليمن، خاصة منذ العام 2010، قد أثر على جهود الحكومة اليمنية في هذا المجال. ففضلاً عن المشاعر العدائية لليمنيين تجاه السياسة الأمريكية في المنطقة، ترتب على الضربات الأمريكية للطائرات بدون طيار سقوط العديد من الضحايا الأبرياء.[2] مما أكسب تنظيم القاعدة تعاطفاً شعبياً في المناطق المتضررة من الضربات، ودفعت الكثير من الشباب إلى الانخراط في صفوفه.

من جهة أخرى، تعاملت واشنطن مع الأوضاع السياسية اليمنية وفق مقاربة أمنية صرفة، أي وفقاً لما تمليه مقتضيات الحرب على الإرهاب. فقد دعمت نظام الرئيس صالح كشريك لها في مكافحة الإرهاب وذلك على حساب عملية الإصلاح السياسي في اليمن. وحتى بعد ثورة 2011، ورغم أن واشنطن شكّلت إحدى أهم القوى الدولية الداعمة لعملية الانتقال السياسي وفقاً للمبادرة الخليجية، إلا أنها عمدت إلى توظيف التناقضات المذهبية بين الحركة الحوثية الشيعية والتنظيمات السنية كجماعة الإخوان المسلمين والسلفيين وتنظيم القاعدة، في صراعات عدة، جسدتها حروب دماج وعمران وصنعاء ورداع، وتعز وعدن...الخ. وذلك بهدف تأسيس قدر من توازن الضعف المذهبي/الطائفي الذي يغذي صراعات ممتدة، تعفي واشنطن من كلفة مواجهة تلك الأطراف. الأمر الذي ترتب عليه انهيار عملية التسوية السياسية وانزلاق اليمن نحو الحرب الأهلية.[3]

وقد ترتب على ذلك توسع الحاضنة الاجتماعية لتنظيم القاعدة لدى غالبية السكان الذين ينتمون إلى المذهب السني (الشافعي والحنبلي)، وذلك كرد فعل على توسع جماعة الحوثي الشيعية في المحافظات اليمنية، ومساندة واشنطن لها، بحجة محاربة القاعدة والتكفيريين. وقد عقد ذلك من مهمة مكافحة الإرهاب.[4]

المحور الثاني
استراتيجيات الحكومة اليمنية تجاه الظاهرة الإرهابية

[1]() The International Crisis Group, Op. Cit, P 23.

[2]() Yemen: reported US covert actions 2001-2011, March 29, 2012, https://www.thebureauinvestigates.com/2012/03/29/yemen-reported-us-covert-actions-since-2001/, (Accessed September 3, 2015)

[3]() د. عادل عبد القوي حاتم الشرعبي، "الدور الدولي تجاه اليمن"، **دراسات**، العدد الأول، المجلد الثاني، (المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2015)، ص ص 80-81.

[4]() Mark Thompson , **As Yemen's Government Falls, So May a U.S. Strategy for Fighting Terror**, Politics, Jan. 20, 2015. http://time.com/3674778/yemen-al-qaeda/, (Accessed September 10, 2015).

تباينت جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب، سواء في مستواها أو في مضامينها، من فترة زمنية لأخرى، تبعاً للظروف السياسية السائدة في اليمن من ناحية أولى، وحجم النشاط الإرهابي من ناحية ثانية، ومستوى الضغوط الخارجية بشأن مكافحة الإرهاب من ناحية ثالثة.

حيث مرت تلك الجهود بأربع مراحل أساسية، تتمثل الأولى في الفترة 1992-2001م، في حين تتمثل الثانية في الفترة 2002-2008م، وتغطي المرحلة الثالثة الفترة 2009-2011م، في حين تتمثل المرحلة الرابعة في الفترة 2012-2015م، وقد تحكمت طبيعة وظروف كل مرحلة بنوعية الاستراتيجية المتبعة من قبل الحكومة اليمنية للتعامل مع العناصر الإرهابية.

ويشير النموذج العام لجهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب منذ عام 1992 إلى وجود أربع استراتيجيات انضوت في إطارها تلك الجهود، هي: استراتيجية الاحتواء، والتي تغطي المرحلة الأولى(1992-2001م)، واستراتيجية إدارة الصراع، والتي غلبت على جهود الحكومة اليمنية خلال المرحلة الثانية(2002-2008م)، واستراتيجية المواجهة المسلحة والتي شهدتها المرحلة الثالثة(2009-2011م)، والاستراتيجية الشاملة التي أقرتها الحكومة اليمنية في سبتمبر 2012م، والتي تغطي المرحلة الرابعة(2012-2015م).

وينبغي التأكيد في هذا الصدد على أن هذا التصنيف للاستراتيجيات ليس تصنيفاً قاطعاً، بمعنى أنه لا ينفي وجود استثناءات عن التوجه العام للحكومة اليمنية واستراتيجيتها تجاه عناصر تنظيم القاعدة في مرحلة معينة. فعلى سبيل المثال وقعت بعض المواجهات بين الحكومة اليمنية والعناصر المتطرفة خلال الفترة 1992-2001م، وهي الفترة التي تم تأطير جهود الحكومة اليمنية خلالها ضمن استراتيجية الاحتواء لتلك العناصر، كما أن استراتيجية "إدارة الصراع " كانت حاضرة خلال تلك الفترة ولكن ضمن استراتيجية الاحتواء كتوجه عام للحكومة اليمنية. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن بقية المراحل.

أولاً: استراتيجية الاحتواء(1992-2001م):

مثلت استراتيجية الاحتواء النمط العام الذي غلب على توجهات وجهود الحكومة اليمنية تجاه العناصر الإرهابية خلال الفترة 1992-2001م، وذلك على الرغم من حدوث عدد من المواجهات المحدودة بين تلك العناصر والحكومة اليمنية.

وقد تزامن ظهور العناصر الإرهابية في اليمن عندما استهدفت تلك العناصر جنود من البحرية الأمريكية في عدن عام 1992،[1] مع بروز الأزمة السياسية بين شريكي الوحدة. الأمر الذي ترتب عليه استقطاب تلك العناصر من قبل السلطات اليمنية وتوظيفها في صراعها مع الحزب الاشتراكي اليمني، مستغلة في ذلك حالة التناقض الإيديولوجي والعداء التاريخي بين العناصر المتطرفة العائدة من أفغانستان ومعظمها من محافظة أبين، وبين الاشتراكيين. حيث قدمت الحكومة اليمنية تسهيلات لحركة الجهاد التي يتزعمها الشيخ طارق الفضلي، واستغلت السلطة حماس الفضلي وبقية العائدين من أفغانستان لفكرة تحرير الجنوب من الشيوعيين، وبدأت بمد خيوط الدعم والتنسيق لمواجهة الحزب الاشتراكي سياسياً في الأزمة التي شهدتها اليمن ما بين عامي 1992 و 1993م، ثم جاءت حرب صيف 1994م لتقيم تفاهماً من نوع خاص بين السلطة وجماعة الجهاد، حيث سُمح لها

[1]() سعيد علي عبيد الجمحي، **تنظيم القاعدة: النشأة.. الخلفية الفكرية.. الامتداد(اليمن نموذجا)**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص 317.

بالاشتراك في الحرب على الحزب الاشتراكي، ووعدتها السلطة ببعض المناصب بعد انتهاء الحرب. وبذلك وجدت الجماعة في الحرب فرصتها للثأر من الحزب الاشتراكي.[1]

وعلى الرغم من أن الحكومة اليمنية كانت قد وعدت زعماء جماعة الجهاد بمناصب سياسية وعسكرية لقاء وقوفهم معها إبان حرب 1994م، إلا أنها تنصلت بعد الحرب من تلك الوعود، الأمر الذي أدى إلى نوع من المواجهة بين قوات الأمن وعدد من عناصر جماعة الجهاد في عدن، وبذلك انقطع خيط المودة بينها وبين السلطة. وفي عام 1997م ظهر ما يسمى ب **"جيش عدن أبين الإسلامي"**، بزعامة زين العابدين المحضار (أبو الحسن)، وحدثت مواجهات عسكرية بين هذا الفصيل والحكومة اليمنية أدت إلى اعتقال عدد من أعضاء الحركة والزج بهم في السجون. وتبع ذلك عملية خطف السياح الأجانب في محافظة أبين في ديسمبر 1998م والتي انتهت بمواجهة مسلحة تم على إثرها اعتقال زعيم الحركة زين العابدين المحضار، ومن ثم إعدامه.[2]

ومع ذلك، عمدت السلطات اليمنية إلى استيعاب العديد من هذه العناصر في جهاز الدولة العسكري والمدني. كما حصل نوع من التفاهم بين الحكومة اليمنية وعناصر التنظيم يقضي بأن تكف الدولة يدها عن التنظيم في مقابل أن يلتزم التنظيم بعدم القيام بأية نشاطات داخل الأراضي اليمنية تستهدف الحكومة أو تتسبب في إحراجها أمام الغرب. وهو التفاهم الذي خرق عدة مرات من قبل التنظيم، إلا أن الحكومة اليمنية ظلت حريصة عليه، بل وقدمت تنازلات عدة للحفاظ على هذا التفاهم.[3]

وبعد قيام تنظيم القاعدة بتفجير المدمرة الأمريكية "كول" في أكتوبر 2000م في ميناء عدن ومصرع 17 من أفراد البحرية الأمريكية، وما ترتب عليه من ضغوط أمريكية على صنعاء، وجدت الحكومة اليمنية نفسها في مواجهة حقيقية مع تنظيم القاعدة، فقامت بالقبض على عدد من المتهمين ومحاكمتهم وعلى رأسهم عبد الرحيم الناشري المتهم الأول في تلك العملية.[4]

وقد مثلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م نقطة تحول في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الإرهاب، حيث أعلنت واشنطن الحرب على الإرهاب، وكانت اليمن إحدى الدول المستهدفة بعد أفغانستان، مما دفع بالنظام اليمني إلى الانخراط في إطار تلك الحرب وتغيير استراتيجيته في التعامل مع العناصر الإرهابية.[5]

ثانياً: استراتيجية "إدارة الصراع"(2002-2008م):

يقصد بإدارة الصراع تقليل أو وقف مظاهر العنف والتصعيد فيه، دون توقع حله فعلا. بمعنى منعه من التحول إلى العنف مع عدم تسويته نهائياً إما لعدم قدرة الحكومة اليمنية على ذلك أو بهدف

[1]() د. فارس السقاف، "الحركات الإسلامية والعنف في اليمن"، في: مجموعة مؤلفين، **اليمن والعالم**: تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص404.

[2]() نفس المرجع ، ص ص 405-406.

[3]() علي العبسي، مرجع سابق، ص ص 102-103. ينظر أيضا في:
Angel Rabasa, Stacie L. Pettyjohn. Jeremy J. Ghez, Christopher Boucek, Op. Cit, P47.

[4]() محمود المراغي، **حرب الجلباب والصاروخ (وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب)**، (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 94.

[5]() محمد أحمد مشرح، **السياسة الخارجية اليمنية تجاه مكافحة الإرهاب**، (صنعاء: مطابع وكالة الأنباء اليمنية سبأ، مارس 2008)، ص192.

توظيفه في صراعاتها مع بعض الأطراف على المستوى الداخلي، وكورقة ضغط على الدول المانحة لزيادة مساعداتها لليمن على المستوى الخارجي.[1]

وعلى الرغم من أن الحكومة اليمنية استمرت خلال هذه المرحلة، في جهودها الرامية إلى احتواء العناصر المتطرفة وخاصة من خلال برامج إعادة تأهيل تلك العناصر في السجون، إلا أن التوجه العام للحكومة اليمنية في هذه المرحلة يأتي في إطار استراتيجية إدارة الصراع، ومن ثم فإن محاولات احتواء تلك العناصر اتسمت بعدم الجدية، حيث سعت السلطات اليمنية لتوظيف برامج إعادة التأهيل لخدمة استراتيجية إدارة الصراع.

ولذلك، ورغم أن اليمن تعد من أوائل الدول التي بدأت بتنفيذ برامج إعادة التأهيل،[2] وخاصة من خلال لجنة الحوار التي بدأت أعمالها عام 2002، إلا أن تلك البرامج لم يحالفها النجاح، لأسباب يتعلق بعضها بمضامين تلك البرامج، ويتعلق البعض الآخر بتوجهات النظام الحاكم وسعيه لتوظيف تلك البرامج لخدمة أغراضه السياسية. ومما يؤكد ذلك أن الهدف من برنامج الحوار مع المتطرفين كان يتمثل في الحصول على ضمانات منهم بطاعة ولي الأمر وعدم المشاركة في أعمال العنف في اليمن مقابل إطلاق سراحهم.[3]

من جهة أخرى، أبدت الحكومة اليمنية نوع من الاستجابة المحدودة للضغوط الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب لاسيما في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بتعقب العناصر الإرهابية داخل الأراضي اليمنية من خلال الطائرات بدون طيار. وهو الأمر الذي مَكّن الولايات المتحدة الأمريكية من اغتيال الرجل الأول في تنظيم القاعدة في اليمن (أبو علي الحارثي) بواسطة طائرة بدون طيار في نوفمبر 2002م، وذلك بعد أقل من شهر على تعرض الناقلة الفرنسية ليمبورج لمحاولة تفجير قرب ميناء المكلأ في حضرموت في أكتوبر 2002م والتي أسفر عنها مقتل بحار بلغاري.[4] كما تمكنت الحكومة اليمنية من اعتقال محمد حمدي الأهدل في صنعاء (الرجل الثاني في تنظيم القاعدة في اليمن الذي تسلم منصب القيادة بعد مقتل الحارثي) وذلك في نوفمبر 2003م.[5]

ولا شك في أن مقتل الحارثي ثم اعتقال الأهدل قد مثّل خسارة فادحة للتنظيم، الأمر الذي ترتب عليه تجاهل التنظيم من قبل الحكومة اليمنية والولايات المتحدة الأمريكية بسبب تلك الهزيمة التي لحقت به. غير أن تنظيم القاعدة استغل تلك الفترة لإعادة بناء نفسه وتعزيز قوته، خاصة بعد هروب 23 من عناصر التنظيم من سجن الأمن السياسي بصنعاء مطلع عام 2006م، والذين كان من بينهم ناصر الوحيشي وقاسم الريمي، ليعلن في يونيو 2007م رسمياً عن وجوده في اليمن وأن قائده هو

[1]() على سبيل المثال أكد الرئيس صالح في المقابلة التي أجرتها معه قناة الجزيرة، بتاريخ 20 ديسمبر 2002، على" أن اليمن بحاجة إلى دعم التنمية والقضاء على البطالة ومكافحة الفقر"، "فإذا كافحنا الفقر وقضينا على البطالة سوف يساعدنا ذلك على عدم وجود متطرفين في المستقبل." كما أكد خلال لقائه بواشنطن رئيس مجلس إدارة صندوق تحدي الألفية، في 10 نوفمبر 2005، بأن "الحد من آفة التطرف والإرهاب يتطلب تعزيز جهود مكافحة الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل للشباب". أنظر في: صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1230، صنعاء، بتاريخ 10 نوفمبر 2005.

[2]() Jason-Leigh Striegher, **The Deradicalisation of Terrorism**, Salus Journal, Issue 1, Number 1, 2013, P29.
http://www.salusjournal.com/wp-content/uploads/sites/29/2013/03/Striegher_Salus_Journal_Issue_1_Number_1_2013_pp_19-40.pdf

[3]) (Angel Rabasa, Stacie L. Pettyjohn. Jeremy J. Ghez, Christopher Boucek, Op. Cit, P51.

[4]() Alexandra Lewis, OP. Cit, P 85.

[5]() جريجوري جونسون، "تراجع اليقظة: ظهور تنظيم القاعدة من جديد في اليمن"، **مدارات استراتيجية**، العدد الأول، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2009)، ص 54.

ناصر الوحيشي. ثم يقوم بعد أيام قليلة بهجوم انتحاري على فوج من السياح الأسبان. ومنذ ذلك الحين ازداد التنظيم قوة.[1]

وعلى الرغم من الضغوط الخارجية التي مورست على الحكومة اليمنية لدفعها نحو الدخول في مواجهات مع عناصر القاعدة، إلا أنها تمكنت من تحييد تلك الضغوط وتجنيب نفسها الدخول في حرب مفتوحة مع تلك العناصر خاصة في ظل تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية وتصاعد البؤر الصراعية في كل من صعدة والمحافظات الجنوبية. ولذلك عمدت الحكومة اليمنية إلى مهادنة التنظيم من جهة وتوظيفه سياسياً في كثير من الحالات.

كما حافظت السلطات اليمنية على الخيط بينها وبين القاعدة، إذ أنه وبعد كل عملية عسكرية ناجحة لاستهداف قياديين في القاعدة، تُعقد محاكمات ويُطلَق على إثرها سراح بعض المتهمين بعد التأكد من أنهم استفادوا من برنامج المصالحة أو أن الأدلّة غير كافية، أو تخفّف عنهم الأحكام، ومن بينهم شخصيات تعتبرها واشنطن خطرة مثل عاصم الأهدل وجمال البدوي وجبر البنا.[2]

- **التوظيف السياسي للقاعدة من قبل النظام الحاكم:**

تشير العديد من المصادر إلى أن نظام الرئيس صالح قد عمل على توظيف عناصر القاعدة لتحقيق أغراض سياسية سواء في مواجهة خصومه في الداخل أو كورقة ضغط على الخارج لاستمرار الدعم الاقتصادي. وربما تأتي قضية هروب عناصر وقيادات القاعدة من سجن الأمن السياسي بصنعاء عام 2006 في هذا الإطار.[3] ومما يدعم صحة هذا التحليل هو أن عملية الفرار جاءت بعد تعليق واشنطن عام 2005 لبرنامج المعونات الذي يصل إلى 20 مليون دولار، وبعد إعلان البنك الدولي خفض مساعداته السنوية لليمن بحجة الفساد. وقد ترتب على عملية الهروب انقسام في صفوف القاعدة بين الجيل القادم من العراق والقادم من أفغانستان، الأمر الذي جعل من السهل على السلطات اليمنية توجيههم.[4]

وتدل العديد من المؤشرات الواقعية على علاقة نظام صالح بالقاعدة، ومن أهمها ما يلي:

1-إن المتتبع للحوادث الإرهابية التي وقعت في اليمن يلحظ وجود علاقة واضحة بين توقيت زمن وقوع تلك الحوادث وبين الأزمات التي تعرض لها النظام. فعلى سبيل المثال أعلنت الحكومة اليمنية أنه تم إحباط هجومين انتحاريين استهدفا منشآت نفطية في كل من محافظتي حضرموت ومأرب في 15 سبتمبر 2006، وذلك قبيل موعد الانتخابات الرئاسية بخمسة أيام، وما سبقها من حملة إعلامية رسمية لصناعة القلق وتوتير الأجواء الانتخابية.[5]

2-ما تردد من معلومات عن تواطؤ الوحدات العسكرية الموالية للرئيس صالح في محافظة أبين مع تنظيم القاعدة وتسليمه بعض المناطق عام 2012، كما حدث في مدينتي زنجبار وجعار، وذلك بهدف خلط الأوراق وعرقلة العملية السياسية.

[1] () جريجوري د. جونسون، "هفوات اليقظة: طريق القاعدة إلى هجوم ليلة عيد الميلاد"، **مدارات استراتيجية**، العدد الثاني، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، يناير/فبراير 2010)، ص 97.

[2] () ميدل ايست أونلاين، "القاعدة... الانطلاق مِن اليمن إلى الخليج والجزيرة"، الثلاثاء 1 يناير 2013. http://www.middle-east-online.com/?id=146405, (Accessed September 12,2015).

[3] () مجموعة مؤلفين، **التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2008**، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2009)، ص 190.

[4] () ميدل ايست أونلاين، مرجع سابق.

[5] () مجموعة مؤلفين، **التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2008**، مرجع سابق، ص ص 190-195.

3-ما ورد في الفيلم الوثائقي (مخبر القاعدة) الذي بثته قناة الجزيرة في يونيو 2015، والذي كشف فيه أحد عناصر القاعدة(هاني مجاهد الذي تحول إلى مخبر سري مع أجهزة المخابرات اليمنية)، عن علاقة الرئيس السابق وأفراد أسرته، خاصة نجل شقيقه (عمار صالح)، بتنظيم القاعدة. حيث كشف مجاهد أن عمار صالح كان يعقد اجتماعات دورية مع قيادات القاعدة في منزل بالقرب من قصر دار الرئاسة في العاصمة صنعاء، وكان يزودهم بالمال والمتفجرات لتنفيذ عملياتهم. مؤكداً على أن القائد العسكري لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب قاسم الريمي، يعمل أيضا لصالح المخابرات اليمنية.[1]

ويتسق مع هذه المعلومات تلك الاتهامات التي كانت قد وجهت للرئيس السابق باغتيال العشرات من كبار الضباط الأمنيين والعسكريين خلال السنوات القليلة الماضية بواسطة الدراجات النارية وذلك لإعدام الشهود من المطلعين على الملفات السرية لنظام صالح وأقاربه، حيث كان أغلب الضباط الذين تم اغتيالهم من الذين كانوا يعملون في ملفات مكافحة الإرهاب.[2]

4-ان تنظيم القاعدة منذ ظهوره في اليمن وحتى الآن، لم يستهدف الرئيس صالح أو أي من أقاربه، أو أركان نظامه من السياسيين والعسكريين والأمنيين. وهو مؤشر هام على علاقة نظام صالح بالقاعدة.

ثالثاً: استراتيجية المواجهة العسكرية (2009-2011م):

مثّل العام 2008م بداية صعود تنظيم القاعدة في اليمن، يتضح ذلك من حجم ونوعية العمليات الإرهابية التي نفذها عام 2008م، والتي بلغت ذروتها في الهجوم على السفارة الأمريكية بصنعاء في سبتمبر 2008م. كما أصدر في يناير 2008م العدد الأول من مجلته الاليكترونية نصف الشهرية "صدى الملاحم".[3]

وقد مثل العام 2009م نقطة تحول هامة سواء على صعيد تنامي قوة تنظيم القاعدة في اليمن أو على صعيد استراتيجيات الحكومة اليمنية في التعامل مع القاعدة. فقد أعلن التنظيم في يناير 2009 عن اندماج فرعيه اليمني والسعودي في تنظيم إقليمي واحد هو " تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب"، تحت قيادة اليمني ناصر الوحيشي(أبو بصير).[4] وبحيث أضحى يشكل مركزاً لقيادة التنظيم على مستوى الجزيرة العربية. كما مثلت محاولة تفجير الطائرة الأمريكية المتجهة من أمستردام إلى ديترويت في 25 ديسمبر 2009م، من قبل مواطن نيجيري عاش فترة في اليمن، نقطة تحول استراتيجية في مسار التعامل مع القاعدة في اليمن.

فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية بأن تنظيم القاعدة في اليمن يشكل أخطر حلقات التنظيم على مستوى العالم، ومن هنا تصاعدت الضغوط الأمريكية والغربية على الحكومة اليمنية، لتغيير استراتيجيتها تجاه القاعدة. وقد أخذت الحكومة اليمنية تتحول من استراتيجية "إدارة الصراع" إلى استراتيجية المواجهة المحدودة. وتتمثل أهم أسباب ذلك التحول في سببين رئيسيين، أولهما شعور الحكومة اليمنية بتزايد قوة تنظيم القاعدة في اليمن، وثانيهما محاولة الحكومة اليمنية كسب ود واشنطن والدول المانحة الأخرى، خاصة بعد دعوة بريطانيا إلى عقد مؤتمر للمانحين لمناقشة الأوضاع اليمنية في يناير 2010م. حيث قامت الحكومة اليمنية، قبيل انعقاد المؤتمر، بتنفيذ عدة

[1]() صحيفة القدس العربي، "اليمن: الكشف عن إدارة صالح لتنظيم القاعدة سيسهم في القضاء على مستقبله السياسي"، 13 يونيو 2015: http://www.alquds.co.uk/?p=356504 (26 أغسطس 2015).

[2]() نفس المرجع.

[3]() جريجوري جونسون، "تراجع اليقظة: ظهور تنظيم القاعدة من جديد في اليمن"، مرجع سابق، ص 55.

[4]() محمد سيف حيدر، مرجع سابق، ص 95.

ضربات جوية ضد عناصر متهمة بانتمائها إلى القاعدة كنوع من إبداء حسن النية تجاه المانحين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي أشادت بتلك الضربات.[1]

وقد ترتب على تلك الضربات سقوط العديد من الضحايا الأبرياء معظمهم من النساء والأطفال، فيما عرف بمجزرة المعجلة في ديسمبر 2009م، حيث قتل 44 مدنياً إلى جانب 14 مسلحاً محتملاً. الأمر الذي أدى إلى استياء شعبي، خاصة في ظل تسرب بعض المعلومات بشأن اشتراك الطائرات الأمريكية وخاصة بدون طيار في تلك الغارات. وهو ما نفته الحكومة اليمنية، وأكدت على وجود تعاون أمني بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنسيق والتعاون الاستخباراتي فقط، وأن تنفيذ الضربات تم من قبل القوات اليمنية.[2]

وقد أفضت تلك الضربات إلى استنفار التنظيم لعناصر قوته، وتغيير استراتيجيته من خلال استهداف منتسبي القوات المسلحة والأمن. الأمر الذي ترتب عليه اندلاع المواجهات خلال شهري أغسطس وسبتمبر من العام 2010م، وبشكل شبه يومي، في مديريات مودية ولودر وقبلها في الحوطة بمحافظة شبوة.[3]

من جهة أخرى، مثلت الأحداث التي شهدها اليمن منذ فبراير 2011م فرصة سانحة لتنظيم القاعدة كي يعزز من نفوذه وسيطرته على عدد من المناطق اليمنية. وذلك بسبب حالة الانفلات الأمني والمواجهات العسكرية بين القوات الحكومية والقوات المنشقّة المؤيّدة للثورة الشبابية، وانشغال قوات الجيش والأمن بتلك المواجهات، فضلاً عن ضعف قبضة الدولة المركزية في المحافظات البعيدة والمناطق النائية والجبلية.[4] حيث ازداد نشاط القاعدة بشكل ملحوظ عقب تلك الأحداث، وكثف من عملياته العسكرية ضد الجيش اليمنى، إضافة إلى سيطرته على مدينتي زنجبار وجعار بمحافظة أبين وإعلانهما إمارة إسلامية في مايو 2011م، وكذلك الإعلان عن إقامة إمارة إسلامية في محافظة شبوة (منطقة عزان) في مارس 2012م.[5] كما تمكن التنظيم من الاستيلاء على كميات كبيرة من الأموال والأسلحة والمعدات والذخائر من البنوك والمعسكرات التي هاجمها في محافظة أبين خلال العام 2011.[6]

وقد خاض الجيش اليمني في يونيو 2012م، وبمساندة اللجان الشعبية، معارك شرسة ضد عناصر تنظيم القاعدة في محافظة أبين، في عملية عسكرية أطلق عليها **"السيوف الذهبية"**، أسفرت عن استعادة مدينتي زنجبار وجعار ودحر العناصر الإرهابية وطردها من محافظة أبين، بعد سيطرتهم عليها لأكثر من عام.[7]

رابعاً: الاستراتيجية الشاملة (2012-2015م):

[1]() صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1495، بتاريخ 21 يناير 2010.

[2]() نص المقابلة الصحفية لوزير الخارجية اليمني د. أبو بكر القربي مع صحيفة "السياسية" اليمنية ، بتاريخ 3 يناير 2010، http://www.mofa.gov.ye/newsm/body_reply.asp?field=news&id=25

[3]() إبراهيم العشماوي، اليمن والقاعدة.. مواجهات مفتوحة، **مؤسسة الأهرام**، القاهرة، ديسمبر 2010م، ص2.

[4]() عايش علي عواس، "2011 عام أحلام وكوابيس تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"، **تحليلات سياسية**، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، فبراير 2012م)، ص1.

[5]() علي بكر، "تصاعد نشاط القاعدة في اليمن: الاستراتيجية والمخاطر"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيو 2012)، ص2.

[6]() عايش عواس، "2011 عام أحلام وكوابيس تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"، مرجع سابق، ص ص1- 2.

[7]) (http://arabic.cnn.com/2012/yemen.2011/6/12/yemen.ja_ar.under.control. Also See: The National Counter terrorism , **Counter terrorism 2014 Calendar**, P22.

رغم تمكن الجيش، وبمساندة اللجان الشعبية، من دحر العناصر الإرهابية واستعادة تلك المناطق في يونيو 2012م، إلا أن الحل العسكري لم يقضِ كلياً على خطر التنظيم الذي اعتمد استراتيجية جديدة لنشر مسلحيه في خلايا سرية بالمحافظات اليمنية أفلحت في تنفيذ العديد من العمليات الإرهابية النوعية في حجمها وفي نطاقها، بالإضافة إلى عمليات الاغتيالات التي طالت عدد كبير من القيادات العسكرية والأمنية والتي كانت تُنفَذ بشكل شبه يومي.[1]

ونتيجة لذلك، تبنت الحكومة اليمنية استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2012م تستجيب للتحولات التي طرأت على استراتيجية تنظيم القاعدة، وتتسم بنوع من الشمولية في مواجهة الإرهاب، وعدم الاقتصار على الحلول العسكرية والأمنية. حيث أولت اهتمامها لتجفيف منابع التطرف ومصادر تمويل الإرهاب اعتماداً على وسائل عسكرية وسياسية واقتصادية وفكرية. وتضمنت آليتان للتنفيذ؛ آلية عسكرية-أمنية تضطلع بتنفيذها المؤسستان العسكرية والأمنية؛ وآلية مجتمعية يضطلع بتنفيذها الحكومة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وتنصب على الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وقد حظيت هذه الاستراتيجية بتأييد واسع من القوى السياسية اليمنية، والدول الراعية لعملية التسوية السياسية في اليمن.[2]

غير أن الحكومة اليمنية لم تتمكن من تنفيذ هذه الاستراتيجية بسبب افتقارها إلى الإمكانات الاقتصادية والعسكرية اللازمة لتنفيذها، بالإضافة إلى تصاعد وتيرة الصراع السياسي بين القوى السياسية اليمنية، وصولاً إلى الانقلاب الحوثي على شرعية الرئيس هادي، وما ترتب عليه من احتراب داخلي، وتدخل عسكري لقوات التحالف العربي بقيادة السعودية لاستعادة الشرعية في اليمن.

وقد مثلت هذه الأوضاع فرصة ملائمة لتنظيم القاعدة لبسط سيطرته على مدينة المكلا، في أوائل أبريل 2015، وهي ثاني أكبر الموانئ اليمنية على المحيط الهندي بعد عدن، وعاصمة محافظة حضرموت أكبر محافظات اليمن، وتضم ما يقارب ثلث إنتاج اليمن من النفط. ورغم أن طيران التحالف العربي لم يستهدف إمارة القاعدة في حضرموت، إلا أن الطائرات الأمريكية بدون طيار هاجمت أهدافاً للقاعدة في المكلا منذ أبريل الماضي، وتمكنت من قتل زعيم التنظيم ناصر الوحيشي في يونيو 2015.[3]

المحور الثالث
تقييم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب

لا شك في أن أية محاولة لتقييم الجهود اليمنية في مكافحة الإرهاب ينبغي أن تأخذ في الاعتبار البيئة المكانية والزمنية لتلك الجهود، وذلك انطلاقا من قناعة علمية مؤداها أن أي فعل هو وليد

[1]()www.alsahwa-yemen.net/arabic/subjects/1/2012/9/20/22631.htm, (Accessed September,2,2015).

[2]() حمدان الرحبي، الحكومة اليمنية تقر استراتيجية مكافحة الإرهاب.. وتشكل لجنة عليا لمتابعة تنفيذها، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد 12349، بتاريخ 19 سبتمبر 2012.

[3]() Bruce Riedel, **Al-Qaida's Hadramawt emirate**, Brookings, July 12, 2015. http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2015/07/12-al-qaeda-yemen-emirate-saudi-riedel?rssid=middle+east+and+north+africa

بيئته ولا يمكن تقييمه بمعزل عن تلك البيئة.
وعليه سوف نحاول تقييم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب وفقاً لثلاثة معايير هي، معيار محددات البيئة الموضوعية، ومعيار الاستراتيجيات المتبعة من قبل الحكومة اليمنية للتعامل مع الظاهرة الإرهابية، ومعيار حجم التكلفة والعائد لتلك الاستراتيجيات.

أولاً : تقييم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب وفقاً لمحددات البيئة الموضوعية:

مثّلت معطيات البيئة الموضوعية قيوداً حقيقية حدت من فاعلية جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب. وفرضت عليها اللجوء إلى الحلول الجزئية واتباع استراتيجيات أقل كلفة لمواجهة الظاهرة الإرهابية كاحتواء العناصر المتطرفة سياسياً وفكرياً أو مهادنة تنظيم القاعدة في كثير من الحالات.
والواقع أن تقييم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب وفقاً لهذا المعيار، يقتضي النظر في طبيعة القيود المتضمنة في هذه البيئة من جهة، وحدود الامكانيات والقدرات الحكومية اللازمة لتحييد هذه القيود أو التغلب عليها، من جهة أخرى. فمحدودية القدرات الاقتصادية والعسكرية وهشاشة المؤسسات السياسية، وتآكل شرعية النظام، حالت دون قدرة الحكومة اليمنية على معالجة الظاهرة الإرهابية وفق استراتيجية شاملة يتم من خلالها المزاوجة بين الحلول العسكرية والأمنية والحلول التنموية والتأهيل الفكري للعناصر المتطرفة.
وفي ذات السياق، وعلى الصعيد الجغرافي، مثّلت وعورة التضاريس اليمنية ميزة نسبية لتنظيم القاعدة، سواء لتخفي عناصره في الجبال والكهوف أو إقامة المعسكرات التدريبية أو في عمليات المواجهة العسكرية من خلال اتباع أسلوب حرب العصابات، وهو أمر حد من فاعلية الجهود اليمنية في مكافحة الإرهاب في ضوء ضعف القدرات العسكرية والأمنية لليمن.
كما أن حالة عدم الاستقرار الداخلي الناجمة عن الصراعات السياسية والمواجهات العسكرية والأزمات المتعددة، في ظل ضعف القدرات الاقتصادية والعسكرية والأمنية، شكلت قيوداً هامة حدت من قدرة الحكومة اليمنية على مكافحة الإرهاب.
لذا، وبصرف النظر عن مدى جدية الحكومة اليمنية أو مدى توافر الإرادة السياسية لمواجهة الظاهرة الإرهابية، فإن الجهود التي بذلتها الحكومة اليمنية لمواجهة الإرهاب، في ظل خصوصية الأوضاع اليمنية، قد حققت نجاحاً نسبياً لاسيما خلال الفترة 1992-2008م، سواء من حيث تحجيم تنظيم القاعدة، أو من حيث الحد من نطاق وحجم العمليات الإرهابية. أما الفترة 2009-2015، والتي شهدت تصاعداً لنفوذ القاعدة واتساع نطاق وحجم العمليات الإرهابية، بسبب التدهور السياسي والاقتصادي والأمني في اليمن، فإن جهود مكافحة الإرهاب خلال تلك الفترة لم تعد جهوداً يمنية خالصة بفعل التدخل الخارجي، وخاصة الأمريكي، في مواجهة تنظيم القاعدة لاسيما من خلال الضربات الجوية للطائرات بدون طيار. وهو أمر أسهم، إلى جانب عوامل أخرى، في الحد من جهود الحكومة اليمنية في مواجهة الإرهاب.

ثانياً: تقييم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب وفقاً للاستراتيجيات المتبعة:

يمكن تقييم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب وفقاً للاستراتيجيات المتبعة في هذا المجال، على النحو الآتي:

أ- تقييم استراتيجية الاحتواء:

في الواقع، كان لاستراتيجية الاحتواء التي اتبعتها الحكومة اليمنية خلال الفترة 1992-2001، مبرراتها الموضوعية. ففي ظل الأوضاع السياسية غير المستقرة وتدهور الأوضاع الاقتصادية خاصة منذ عام 1994، وظهور عدد من الأزمات مع دول الجوار سواء مع إرتريا في أعقاب احتلالها لأرخبيل حنيش عام 1995 أو مع السعودية حول الحدود، كل ذلك أملى على الحكومة اليمنية إتباع مثل هذه الاستراتيجية، وذلك بالنظر لعدم قدرتها على تحمل كلفة مواجهة مفتوحة مع تنظيم شديد العنف والشراسة، جيد التنظيم، سريع الحركة، تنظيماً زئبقياً لا يمكن حصره أو محاصرته في مكان ما حتى وإن بدا أنه يتركز في مناطق أو محافظات بعينها. كما يتركز وجود هذا التنظيم بالقرب من أهم المنشآت الاقتصادية التي يعتمد عليها الاقتصاد اليمني مما يشكل تهديداً لأهم مصادر الدخل القومي اليمني في حال الدخول معه في مواجهة عسكرية، فضلاً عن كونه -أي تنظيم القاعدة- يحظى بدعم من قبل بعض القبائل والتي لا ترى في الحكومة سوى أنها قبيلة أخرى مستبدة وظالمة، وهو ما يعني أن المواجهة إذا بدأت فلن تكون فقط مع عناصر التنظيم وإنما أيضا مع تلك القبائل التي تمتلك السلاح وصاحبة اليد الطولى في المناطق التي تعيش فيها.[1]

من جهة أخرى، فإن تنظيم القاعدة لم يكن قد تبلور بشكل واضح، خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، كما حصل منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. وكانت العناصر المتطرفة في اليمن عبارة عن مجاميع العائدين من أفغانستان، وكانوا محل تقدير من المجتمع اليمني كونهم مجاهدين، وبالتالي فإن محاولة القضاء عليهم من قبل الحكومة اليمنية كانت ستواجه بردة فعل شعبية، خاصة وأن معظمهم ينتمون إلى قبائل لها وزنها الاجتماعي، كما أن العمليات التي قاموا بها كانت محدودة (1992، 1998). وحتى عندما تم استهداف المدمرة الأمريكية كول في ميناء عدن عام 2000 فإنه كان ينظر، شعبياً، لهذا الاستهداف، بأنه عمل قومي لنصرة العراق.

ب- تقييم استراتيجية "إدارة الصراع":

على الرغم من أن استراتيجية "إدارة الصراع" التي اتبعتها الحكومة اليمنية خلال الفترة 2002-2008، قد أفلحت في تقليل التكلفة المادية والبشرية للصراع مع تنظيم القاعدة، إلا أنها مكنته من التفرغ لبناء نفسه وتعزيز قدراته. ولقد تضافرت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية لتحد من قدرة الحكومة اليمنية على المواجهة المباشرة مع القاعدة، وتدفع بها نحو تبني نوع من المهادنة مع عناصر التنظيم، وفي الوقت نفسه العمل على توظيف بعض هذه العناصر في إطار الصراع السياسي الداخلي، وكسب الدعم الخارجي.

فقد شهد اليمن، وخاصة منذ عام 2004، ظهور بؤر صراعية عدة أبرزها التمرد الحوثي في محافظة صعدة شمال اليمن، والحراك الشعبي المطالب بالانفصال في المحافظات الجنوبية، ولم يكن من مصلحة الحكومة اليمنية آنذاك أن تفتح جبهة ثالثة ضد تنظيم القاعدة، خاصة في ظل الصراع السياسي، الذي كان قائماً، بين الحزب الحاكم والمعارضة، وغياب التوافق لدى الأطراف السياسية حول القضايا الوطنية، بما في ذلك القضية الجنوبية وقضية صعدة بل وحتى مشكلة القاعدة وكيفية مواجهتها.

من جهة اخرى، على الرغم من أن برامج إعادة تأهيل المعتقلين من العناصر المتطرفة، تعد من المقاربات الهامة للحد من التطرف والإرهاب، إلا أن افتقار البرنامج اليمني للمنهج الشامل أدى به إلى الفشل؛ ومن ثم توقف في عام 2005. فقد ركز البرنامج على إعادة التأهيل الإيديولوجي بهدف اقناع الجهاديين السابقين بأن سعيهم لتحقيق أهدافهم من خلال الأعمال الإرهابية، غير شرعي وغير أخلاقي وغير مبرر. وعلى النقيض من البرنامج اليمني، فإن البرنامج السعوديـ على سبيل المثال،

[1]() علي العبسي، مرجع سابق، ص 103.

والذي اتسم بكونه أكثر شمولا، لم يركز في معظم جهوده على إعادة التأهيل الإيديولوجي بل ركز على التغير في سلوك الفرد.[1]

كما أن البرنامج اليمني يتكون أساسا من جلسات قصيرة يتم خلالها تشجيع السجناء على التوقيع على استمارة تعهد بطاعة ولي الأمر كشرط مسبق لإطلاق سراحه. ومن المثير للاهتمام، فإن التعهد لا يمنع أعمال الإرهاب خارج اليمن، ولم يقدم البرنامج أية رعاية بعد إطلاق سراح السجناء. ولذلك فإن العديد من العناصر التي شملها البرنامج عادت إلى أعمال العنف بعد الإفراج عنها.[2] علاوة على ذلك، فإن الحكومة اليمنية لا تمتلك الموارد اللازمة لتوفير الدعم الشامل والضروري لإنجاح البرنامج، وتوفير فرص عمل لتلك العناصر، ووضعها تحت المراقبة لفترة كافية لمنعها من العودة إلى التطرف.[3]

ج- تقييم استراتيجية المواجهة:

أثبتت استراتيجية المواجهة التي اتبعتها الحكومة اليمنية خلال الفترة 2009-2011، عدم فاعليتها مقارنة باستراتيجية الاحتواء واستراتيجية "إدارة الصراع" اللتان ظل في إطارهما تنظيم القاعدة محدود في عناصره وقوته، وإن كان لهما سلبيات عدة لعل أهمها تمكين القاعدة من اختراق المؤسسة الأمنية، وتحديداَ جهاز الأمن السياسي.

صحيح أن استراتيجية المواجهة ألحقت بتنظيم القاعدة خسائر فادحة خاصة في صفوف قياداته أمثال العولقي والشهري، إلا أنها أفضت إلى استنفار التنظيم لكل عناصر قوته، فضلاً عن التعاطف الذي حظي به من قبل بعض التجمعات القبلية في تلك المناطق التي تم استهدافها من قبل الطائرات بدون طيار وسقط من جرائها أعداد كبيرة من الأبرياء. وهو أمر تمكن التنظيم من توظيفه لاستقطاب المزيد من أبناء تلك المناطق في صفوفه.

ولا شك في أن الوسائل الأمنية والعسكرية قد تكون ضرورية في بعض الأحيان، لكنها قد تكون مضرة في أحيان أخرى، ومن ثم فمن الضروري أن يصاحب الوسائل الأمنية والعسكرية حلول تنموية من شأنها القضاء على أسباب الإرهاب. بالإضافة إلى تعبئة فكرية واصطفاف شعبي وجدية من قبل المجتمع الدولي في معالجة مشكلة الإرهاب وفق منهجية شاملة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية المواجهة وفي ظل حالة التضخيم الإعلامي لتنظيم القاعدة وقوته في اليمن يغري الكثير من الشباب الذين يعيشون في ظل حالة من الاغتراب السياسي الناجمة عن فقدان الثقة بالنظام السياسي، وحالة الإحباط الاقتصادي والاجتماعي، في الانضمام إلى صفوف التنظيم سواء من أجل الحصول على المال أو بدافع الانتقام من الأوضاع القائمة التي تتسم بغياب العدالة المجتمعية أو من أجل الإحساس بالمكانة أو الدور المفقود، كون الانضمام إلى تنظيم القاعدة أضحى يمثل أقصر الطرق للشهرة العالمية.

د- تقييم الاستراتيجية الشاملة:

على الرُغم من أن الاستراتيجية الشاملة التي أقرتها الحكومة اليمنية في سبتمبر 2012، قد صيغت وفق رُؤية شمولية تستوعب مختلف أبعاد عملية مكافحة الإرهاب، ومن ثَم فهي تفي، من الناحية النظرية، بمتطلبات مواجهة الإرهاب وتجفيف منابعه ومعالجة أسبابه. إلا أنها، وبعد مرور

[1]() Jason-Leigh Striegher, Op, Cit, PP 30-31.

[2]() Ibid, P30.

[3])(Angel Rabasa, Stacie L. Pettyjohn. Jeremy J. Ghez, Christopher Boucek, Op, Cit, P54, P193.

قرابة ثلاثة أعوام على إقرارها، لم تجد طريقها إلى أرض الواقع سوى في شقها العسكري والأمني. ويُعزى ذلك إلى افتقار الحكومة اليمنية إلى الإمكانات اللازمة لتنفيذ الشق الأهم لهذه الاستراتيجية، والمتمثل بإحداث تغيير في معطيات البيئة الحاضنة للإرهاب وتحويلها إلى بيئة طاردة للإرهابيين من خلال تنمية المجتمعات المحلية في تلك المناطق التي يتركز فيها عناصر القاعدة، وحشد الجهود المجتمعية للتصدي للأنشطة الإرهابية.

وفي هذا الصدد، يؤكد المراقبون على أن الفعل الأكثر نفعاً في مكافحة الإرهاب في اليمن، إنما يتمثل في الاستجابة للاحتياجات التنموية للمناطق التي يتركز فيها تنظيم القاعدة، وبالتالي عزله عن البيئة الحاضنة له وتقليل الأخطاء الأمنية والعمل على إنشاء شراكة محلية فاعلة تستجيب لاحتياجات الناس.[1] ووفقاً لأحد الباحثين، فإن السبب الرئيسي للإرهاب في اليمن ليس التطرف وإنما البطالة.[2]

فلقد ارتبط ظهور تنظيم القاعدة في اليمن وتعاظم نفوذه بثلاثة عوامل أساسية، تتمثل في وجود بيئة جغرافية ملائمة لحرب العصابات، وبيئة اجتماعية قبلية محافظة شكلت حاضنة رئيسية للتنظيم، وبيئة سياسية واقتصادية غير مستقرة مثلت مجالاً خصباً لمناورات التنظيم وتحالفاته وتدعيم خطابه السياسي والديني. وبدون إحداث تغيير إيجابي في معطيات هذه البيئة ستظل جهود مكافحة الإرهاب تفتقر إلى الأسس التي تضمن فاعليتها ونجاحها.

وعليه، تُمَثِل هذه الاستراتيجية، من الناحية العملية، استمراراً لاستراتيجية المواجهة المسلحة التي اتبعتها الحكومة اليمنية منذ نهاية عام 2009.

ثالثاً: تقييم جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب وفقاً لمعيار التكلفة/ العائد:

في الواقع أن استراتيجية الاحتواء كانت أقل كلفة وذات عائد مقبول، فالتكلفة المادية لاحتواء العناصر المتطرفة قد لا تكاد تذكر، غير أن نتائج هذه الاستراتيجية والتي ظهرت في مراحل متأخرة، كانت كلفتها السياسية والأمنية عالية. فقد ترتب على استراتيجية الاحتواء اختراق العناصر المتطرفة لمؤسسات الدولة لاسيما المؤسستين العسكرية والأمنية، وهو ما برز واضحاً من خلال عمليات هروب عناصر القاعدة من السجون اليمنية في صنعاء وعدن وحضرموت. ومع ذلك، وبالنظر إلى السياق الزمني لتلك الاستراتيجية، يمكن القول بأنها كانت ذات عائد مقبول، كونها تمكنت من تحجيم تنظيم القاعدة والحد من نطاق وحجم العمليات الإرهابية.

أما **استراتيجية المواجهة** فكانت أكثر كلفة وأقل عائد. فقد ترتب على المواجهة المسلحة ضد تنظيم القاعدة حشد الكثير من الموارد المادية والبشرية اللازمة لمواجهة التنظيم، بالإضافة إلى اتساع نطاق وحجم العمليات الإرهابية مما كان له آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد اليمني، ناهيك عن سقوط مئات الضحايا جراء تلك العمليات الإرهابية. كما أن قيام الحكومة اليمنية بتنفيذ ضربات جوية ضد العناصر المتطرفة، وكذلك الطائرات الأمريكية بدون طيار، غالباً ما يترتب عليه سقوط الكثير من الضحايا الأبرياء، ويؤدي إلى ردة فعل شعبية يستغلها تنظيم القاعدة في كسب مزيد من التعاطف الشعبي في المناطق المستهدفة بتلك الضربات.

وفي هذا الصدد، حذر تقرير صدر عن المعهد الملكي للشئون الدولية في لندن عام 2010، من أن السياسة الغربية لمكافحة الإرهاب في اليمن تؤدي إلى نتائج عكسية، إذ أنها تزيد من انتشار التطرف، وتضعف في الوقت ذاته من جهود الحكومة اليمنية. حيث تسهم في شعور بعض اليمنيين

[1]() Daniel Green, **Al-Qaeda's Resiliency in Yemen**, Policy Analysis, The Washington institute, August 7, 2013. http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/al-qaedas-resiliency-in-yemen, (Accessed September 6, 2015).

[2]() Alexandra Lewis, OP. Cit, P 89.

بأنهم يتعرضون للهجوم وتدفعهم نحو التطرف.[1] كما أن تعاون السلطات اليمنية مع الأمريكيين- بما فيه السماح لهم بشن غارات جوية على المسلحين- قد جعل اليمن ساحة مشروعة للجهاد.[2]

ولعل في القراءة الموضوعية للتطورات الصراعية بين الحكومة اليمنية وتنظيم القاعدة خلال مرحلة المواجهة المسلحة، تشير إلى أن تصاعد عمليات المواجهة من قبل الحكومة اليمنية والطائرات الأمريكية بدون طيار يقابله تصاعد واتساع للعمليات الإرهابية من حيث نطاقها وحجمها. فما شهدته اليمن، خلال السنوات الخمس الماضية، من العمليات الإرهابية وما ترتب عليها من خسائر بشرية، يفوق من حيث الحجم والنوع، بمئات المرات، ما شهدته من عمليات إرهابية خلال ما يقرب من 18 عاما (1992-2008).

ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى عمليتي ميدان السبعين في 21 مايو عام 2012م والتي راح ضحيتها 100 شخص وإصابة 311 آخرين، وتفجير شبوة في 20 سبتمبر 2013 الذي راح ضحيته 21 جندي وإصابة 15 آخرين، وغيرها من العمليات الإرهابية التي شهدتها المدن اليمنية بما فيها العاصمة صنعاء(عملية ميدان التحرير والتفجيرات التي شهدتها المساجد في صنعاء مؤخراً على سبيل المثال).

بل وصل الأمر إلى سيطرة تنظيم القاعدة على بعض المناطق وبعض المؤسسات الحكومية. ولعل في سيطرة القاعدة على مدينتي زنجبار وجعار وإعلانهما إمارة إسلامية عام 2011، واقتحام عناصر القاعدة لمبنى قيادة المنطقة العسكرية الثانية في حضرموت عام 2013، والهجوم على السجن المركزي بصنعاء عام 2014، وسيطرتها على محافظة حضرموت في أبريل 2015، على سبيل المثال، مؤشر هام على مدى ازدياد نفوذ القاعدة وتعاظم قدراتها.

ولهذا، فإن تكاليف مواجهة القاعدة أكبر من أن يستطيع اليمن تحملها بمفرده في ظل عدم المضي قدما في دعم جهود اليمن اقتصادياً في مواجهة تحدياته التنموية.[3]

[1]() Sally Healy and Ginny Hill, Yemen and Somalia: **Terrorism, Shadow Networks and the Limitations of State-building**, Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, , London, 2010, PP 13-14.
https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_document/bp1010_yemensomalia_0.pdf

[2]() ليوني نورثدج، "هل تساعد حرب الظل الأمريكية اليمن**"، تشاثام هاوس**، المعهد الملكي للشئون الدولية، لندن، فبراير 2013، ص 1.
http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/media_wysiwyg/0213twt_arabic.pdf

[3]() Deborah L. West, **Combating Terrorism in The Horn Of Africa and Yemen**, Bcsia Belfer Center for Science and International Affairs, John F. Kennedy School Of Government, Harvard University, 2005, P26.

الخاتمة

انصرفت هذه الدراسة إلى تحليل جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب، ومدى فاعليتها في القضاء على الإرهاب. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات، هي:

أولاً: النتائج: تتمثل أهم النتائج في الآتي:

1. اقتصرت جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب، خلال فترة الدراسة، على الوسائل العسكرية والأمنية بصفة أساسية، بالإضافة إلى الاحتواء السياسي والتأهيل الفكري للمعتقلين، في حين ظلت الحلول التنموية المرتبطة بمعالجة أسباب التطرف والإرهاب، عملياً، تأخذ مكانة ثانوية في قائمة جهود الحكومة اليمنية. وهو أمر يمكن تفسيره في ضوء عدم توافر الارادة السياسية لمعالجة أسباب الظاهرة الإرهابية من جهة، ومحدودية الموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذ استراتيجية تنموية شاملة لمعالجة الفقر والبطالة.
2. اتسمت جهود الحكومة اليمنية بنوع من الفاعلية خلال الفترة 1992-2001 من خلال محاولتها لاحتواء العناصر المتطرفة والإرهابية، وبالتالي أفلحت، إلى حد ما، في الحيلولة دون تنامي الظاهرة الإرهابية. غير أن تلك الفاعلية قد تناقصت خلال الفترة 2002-2008، بسبب المشكلات والأزمات التي واجهتها الحكومة اليمنية خلال تلك الفترة وما ترتب عليها من مهادنة تنظيم القاعدة، الذي أخذ يعيد بناء نفسه بعد الهزيمة التي تعرض لها عامي 2002 و 2003. أما الفترة 2009-2015، فقد شهدت ازدياد حضور تنظيم القاعدة بشكل أكبر على الساحة اليمنية، واتساع نطاق وحجم عملياته الإرهابية.
3. إن منحنى التفاعلات الصراعية بين الحكومة اليمنية وتنظيم القاعدة أخذ يتذبذب صعوداً وهبوطاً خلال المرحلتين الأولى والثانية أي خلال الفترة 1992-2008، في حين اتخذ اتجاها صاعداً خلال المرحلة الثالثة 2009-2015، وهي مرحلة المواجهة المباشرة والاستخدام المكثف للطائرات بدون طيار في استهداف عناصر القاعدة.
4. أن الكلفة المادية والبشرية للتفاعلات الصراعية بين الحكومة اليمنية وتنظيم القاعدة ظلت عند مستوياتها الدنيا خلال المرحلتين الأولى والثانية، في حين بلغت تلك الكلفة أعلى معدلاتها خلال المرحلة الثالثة.
5. يمثل الفقر والحرمان والفساد وغياب العدالة الاجتماعية وتآكل الشرعية السياسية أهم مسببات التطرف والإرهاب في اليمن.
6. لعب التوظيف السياسي لورقة القاعدة من قبل السلطة والمعارضة في إطار الصراع السياسي الذي شهدته اليمن منذ أكثر من عقدين من الزمن، دوراً هاماً في تعاظم نفوذ القاعدة، وبالتالي الحد من فاعلية جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب.

7. أسهم التدخل الأمريكي لمكافحة الإرهاب في اليمن لاسيما من خلال الضربات الجوية للطائرات بدون طيار في الحد من فاعلية الجهود اليمنية في مكافحة الإرهاب.
8. أن جهود الحكومة اليمنية في مكافحة الإرهاب خارج إطار الضربات الجوية للطائرات بدون طيار غالباً ما تحظى بدعم وتأييد شعبي. يتضح ذلك من خلال الدور الذي قامت به اللجان الشعبية في مساندة الجيش اليمني أثناء المعارك التي خاضها ضد عناصر القاعدة في زنجبار وجعار في العام 2012، فضلاً عن التأييد الشعبي الكبير للجيش في تلك المواجهات.

ثانياً: التوصيات:

في الواقع أن الخيار الأمثل للقضاء على الإرهاب يكمن في الاعتماد على الحلول التنموية، من خلال منهجية "تحويل الصراع"، أي تحويل البيئة الاجتماعية–الثقافية التي يتواجد فيها عناصر القاعدة من بيئة حاضنة للتنظيم وعناصره إلى بيئة طاردة لتلك العناصر، إلا أنه خيار غير قابل للتنفيذ في الظروف الراهنة، بسبب محدودية إمكانات الحكومة اليمنية في هذا المجال، وعدم قدرتها على توظيف الإمكانات المتاحة بسبب حالة عدم الاستقرار والصراعات السياسية والعسكرية الراهنة وتفشي الفساد وضعف كفاءة الهياكل المؤسسية اليمنية في قيادة عملية التنمية.

ولذلك، فإن خيار **المواجهة المسلحة** يظل هو الخيار المتاح والقابل للتنفيذ في الظروف الراهنة رغم كلفته الباهظة مادياً وبشرياً. غير أن فاعلية هذا الخيار تتوقف على عدد من العوامل بعضها يتعلق بتعزيز التدابير الأمنية ووسائل الحماية، وتعزيز التنسيق بين الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب، وبعضها الآخر يتعلق بالتعبئة الإعلامية للتصدي للأنشطة الإرهابية.

ومن أجل ضمان فاعلية هذا الخيار ينبغي العمل على ما يلي:

1. الحضور الدائم للدولة ومؤسساتها الأمنية والخدمية في المناطق التي يتركز فيها تنظيم القاعدة.
2. تعيين مسئولي تلك المناطق من الشخصيات ذات الكفاءة والنزاهة والقدرة على إقامة علاقات طيبة مع المواطنين وكسب ودهم.
3. العمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتوفير فرص عمل للشباب.
4. عدم اللجوء إلى الضربات الجوية وخاصة للطائرات بدون طيار إلا في أضيق الحدود، وبناء على معلومات استخباراتية دقيقة بما يضمن تفادي أية آثار جانبية لتلك الضربات على سكان تلك المناطق.
5. إعادة بناء المؤسستين العسكرية والأمنية وفق أسس وطنية بما يضمن عدم ولاءها لشخص أو حزب أو جماعة.
6. توحيد جهود مكافحة الإرهاب في إطار مرجعية إدارية واحدة، أو على الأقل تعزيز التنسيق وتوزيع المهام فيما بين الجهات التي تضطلع بمهام مكافحة الإرهاب.
7. تعزيز القدرات القتالية للجيش والأمن وخاصة وحدات مكافحة الإرهاب، ورفع مستوى التدريب والتأهيل لعناصر الوحدات العسكرية والأمنية بما يعزز من مهاراتهم في التعامل مع العمليات الإرهابية.
8. ضرورة وضع خطة لتحصين النقاط الأمنية والسجون والوحدات العسكرية والأمنية.
9. وضع خطة إعلامية محكمة لمساندة الجهود العسكرية والأمنية في التصدي للأنشطة الإرهابية.
10. إجراء دراسات مسحية من أجل التعرف على الاتجاهات القيمية للسكان والاستناد إلى نتائج تلك الدراسات في صياغة الخطط والسياسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.
11. إشراك منظمات المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى القضاء على التطرف والإرهاب.

ولا شك في أن الانغماس الأمريكي المكثف والمباشر في شئون مكافحة الإرهاب في اليمن، خاصة من خلال الغارات الأمريكية بالطائرات بدون طيار، مثّل عنصراً أساسياً في تنامي قوة تنظيم القاعدة في اليمن، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي جزء من المشكلة وليست جزءاً من

الحل. فتنظيم القاعدة بشكل عام لم يظهر إلا مع نزوع السياسة الأمريكية نحو السيطرة على العالم وخاصة على المنطقة العربية منذ تسعينيات القرن الماضي، وانحيازها إلى جانب إسرائيل. وبالتالي فإن السياسة الأمريكية تجاه المنطقتين العربية والإسلامية شكلت الدافع الأساسي لظهور ونمو تنظيم القاعدة منطلقاً من فكرة الجهاد ضد أعداء الإسلام وتحرير الجزيرة العربية والمقدسات الإسلامية من السيطرة "الصليبية". ومن ثم فإن سماح السلطات اليمنية للولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ الغارات الجوية والانغماس المكثف في جهود مكافحة الإرهاب من شأنه أن يعزز من قوة تنظيم القاعدة للأسباب الآتية:

- أن ذلك يعزز من عقيدة التنظيم بأنه يواجه عدواً "صليبياً" هدفه السيطرة على بلاد المسلمين، وفقاً لرؤيته، وبالتالي تزداد قناعة عناصر التنظيم ومؤيديه بسلامة النهج الجهادي للتنظيم.
- يترتب على التدخل الأمريكي استياء شعبي يصب في النهاية في مزيد من التعاطف مع القاعدة.
- يؤدي إلى زعزعة ثقة المواطن اليمني بحكومته وجهودها في مكافحة التطرف والإرهاب.

وتؤيد الكثير من التحليلات الأمريكية والغربية مثل هذا الأمر، حيث تؤكد على عدم صوابية السياسة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تخلق من المتطرفين والإرهابيين أكثر مما تقتل.

وعليه تستدعي جهود مكافحة الإرهاب إعادة النظر في الاستراتيجيات المتبعة في هذا المجال، بطريقة تضمن فاعلية تلك الجهود، ومن خلال تعاون كافة الأطراف المعنية، على أن يُترك للحكومة اليمنية مهمة مواجهة العناصر الإرهابية والمتطرفة، ويقتصر دور القوى الخارجية على تقديم الدعم والمساندة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

1. الجهاز المركزي للإحصاء، **كتاب الإحصاء السنوي** للأعوام 2003، 2013.

2. سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).
3. سعيد علي عبيد الجمحي، **تنظيم القاعدة: النشأة.. الخلفية الفكرية.. الامتداد(اليمن نموذجا)**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008).
4. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** للأعوام، 2001، 2006، 2009، 2011، 2014.
5. غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005).
6. مجموعة مؤلفين، **اليمن والعالم**: تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002).
7. مجموعة مؤلفين، **التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2008**، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2009).
8. ـــــــــــــــــــــــــــــ، **التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2009م**، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2010).
9. مجيب الرحمن أحمد عبيد، "العلاقات اليمنية-الأمريكية"، في: مجموعة مؤلفين، **اليمن والدول الكبرى**، الجزء الأول، (صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، ط 1، يناير 2003).
10. محمد أحمد مشرح، **السياسة الخارجية اليمنية تجاه مكافحة الإرهاب**، (صنعاء: مطابع وكالة الأنباء اليمنية سبأ، مارس 2008).
11. محمود المراغي، **حرب الجلباب والصاروخ (وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب)**، (القاهرة: دار الشروق، 2002).

ب- الدوريات:

1. د. أحمد جميل عزم، "تحويل الصراع: اقتراب غير صفري لإدارة نزاعات ما بعد الثورات العربية"، **السياسة الدولية**، (14 سبتمبر 2015)، http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2769.aspx
2. جريجوري جونسون، "تراجع اليقظة: ظهور تنظيم القاعدة من جديد في اليمن"، **مدارات استراتيجية**، العدد الأول، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2009).
3. ـــــــــــــــــــــــــــــ، "هفوات اليقظة: طريق القاعدة إلى هجوم ليلة عيد الميلاد"، **مدارات استراتيجية**، العدد الثاني، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، يناير/فبراير 2010).
4. جيمس فيليبس، "اليمن والتهديد المتصاعد لتنظيم القاعدة"، **مدارات استراتيجية**، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، يناير/فبراير 2010).
5. عادل عبد القوي حاتم الشرعبي، "الدور الدولي تجاه اليمن"، **دراسات**، العدد الأول، المجلد الثاني، (المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2015).
6. عبد الملك محمد عبد الله عيسى، "حركات الإسلام السياسي في اليمن"، **المستقبل العربي**، العدد 403، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2012).
7. علي العبسي، "معركة الأصابع المحترقة: اليمن وأمريكا وتحديات المواجهة المقبلة مع القاعدة"، **مدارات استراتيجية**، العدد الثاني، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، يناير/ فبراير 2010).

8. فايز بريزات، **الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن**، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011).
9. محمد سيف حيدر، "من أسامة إلى الوحيشي: صعود تنظيم القاعدة في اليمن"، **مدارات استراتيجية**، العدد الثاني، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، فبراير 2010).
10. محمد عبد الملك المتوكل، "الآفاق الديمقراطية في الثورة اليمنية"، **المستقبل العربي**، العدد 399، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2012).

ج- الدراسات والتقارير:

1. إبراهيم العشماوي، اليمن والقاعدة.. مواجهات مفتوحة، **مؤسسة الأهرام**، القاهرة، ديسمبر 2010م.
2. خالد أحمد الرماح، الحوار السياسي في اليمن والسبيل إلى التوافق، **تقارير**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 24 فبراير 2014م).
3. عايش علي عواس، "2011 عام أحلام وكوابيس تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"، **تحليلات سياسية**، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، فبراير 2012م).
4. ـــــــــــــــــــــــ، القاعدة والبنية الاجتماعية في أبين .. علاقة تضاد أم تنافر؟، **تحليلات سياسية**، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، يوليو 2012م).
5. ـــــــــــــــــــــــ، تنامي نشاط القاعدة وحضورها في أبين ... الأسباب والمحفزات، **تحليلات سياسية**، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، يونيو 2012م).
6. علي بكر، "تصاعد نشاط القاعدة في اليمن: الاستراتيجية والمخاطر"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيو 2012).
7. ليوني نورثدج، "هل تساعد حرب الظل الأمريكية اليمن"، **تشاثام هاوس**، المعهد الملكي للشئون الدولية، لندن، فبراير 2013.
8. محمد جميح، المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء، **تحليل سياسات**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
9. ميدل ايست أونلاين، "القاعدة... الانطلاق مِن اليمن إلى الخليج والجزيرة"، الثلاثاء 1 يناير 2013.

د- الصحف:

1. حمدان الرحبي، الحكومة اليمنية تقر استراتيجية مكافحة الإرهاب.. وتشكل لجنة عليا لمتابعة تنفيذها، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد 12349، بتاريخ 19 سبتمبر 2012.
2. صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1230، صنعاء، بتاريخ 10 نوفمبر 2005.
3. صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1495، بتاريخ 21 يناير 2010.
4. صحيفة القدس العربي، "اليمن: الكشف عن إدارة صالح لتنظيم القاعدة سيسهم في القضاء على مستقبله السياسي"، 13 يونيو 2015: http://www.alquds.co.uk/?p=356504 (26 أغسطس 2015).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Books:

1. Alexandra Lewis, **Unpacking Terrorism, Revolution and Insurgency in Yemen: Real and Imagined Threats to Regional Security**, Perspective on Terrorism ,Volume 7, Issue 5, October 2013.
2. Angel Rabasa, Stacie L. Pettyjohn. Jeremy J. Ghez, Christopher Boucek, **Deradicalizing Islamist Extremists**, RAND Corporation, Santa Monica, 2010.
3. Anthony H. Cordesman, Robert M. Shelala II, and Omar Mohamed ,**Yemen and U.S. Security**, Center for Strategic & International Studies, August 8, 2013.
4. Deborah L. West, **Combating Terrorism in The Horn Of Africa and Yemen**, Bcsia Belfer Center for Science and International Affairs, John F. Kennedy School Of Government, Harvard University, 2005.
5. Jonathan Schanzer, **Yemen's War on Terror**, The H.W. Wilson Company, Summer 2004.
6. Robert D. Burrowes, "The Republic of Yemen: The Politics of Unification and Civil War 1989-1995", In: Michael C. Hudson (Ed.), **Middle East Dilemma: The Politics And Economics of Arab Integration**, (London: I.B. Tauris Publishers, 1998).
7. The National Counter terrorism , **Counter terrorism 2014 Calendar**.

Articles:

1. Bruce Riedel, **Al-Qaida's Hadramawt emirate**, Brookings, July 12, 2015.

2. Daniel Green, **Al-Qaeda's Resiliency in Yemen**, Policy Analysis, The Washington institute, August 7, 2013.

3. Daniel Green, **Al-Qaeda's Soft Power Strategy in Yemen**, The Washington institute, policy analysis, January 23, 2013.

4. Daniel Green, **Edge of Terrorism The Growing Al-Qaeda Crescent in Strategic Yemen**, The Washington Institute, policy analysis, June 29th 2011.

5. Jason-Leigh Striegher, **The Deradicalisation of Terrorism**, Salus Journal, Issue 1, Number 1, 2013.

6. Mark Thompson , **As Yemen's Government Falls, So May a U.S. Strategy for Fighting Terror**, Politics, Jan. 20, 2015.

7. Robert I. Rotberg, **The Horn of Africa and Yemen: Diminishing the Threat of Terrorism**.

http://www.brookings.edu/press/books/chapter_1/battlingterrorisminthehornofafrica.pdf

8. Sally Healy and Ginny Hill, Yemen and Somalia: **Terrorism, Shadow Networks and the Limitations of State-building**, Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, , London, 2010.

Reports:

1. The International Crisis Group, **Yemen: Coping With Terrorism and Violence in a Fragile State**, ICG Middle East Report N°8, 8 January 2003.

2. Yemen: reported US covert actions 2001-2011, March 29, 2012,

ثالثاً: المراجع الاليكترونية:

1. http://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview
2. http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2010/01/20/poverty-in-yemen
3. www.alsahwa-yemen.net/arabic/subjects/1/2012/9/20/22631.htm
4. http://arabic.cnn.com/2012/yemen.2011/6/12/yemen.ja_ar.under.control.
5. http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2015/07/12-al-qaeda-yemen-emirate-saudi-riedel?rssid=middle+east+and+north+africa
6. http://www.middle-east-online.com/?id=146405
7. http://www.mofa.gov.ye/newsm/body_reply.asp?field=news&id=25
8. http://www.terrorismanalysts.com/pt/index.php/pot/article/view/292/589

9- د. عبدالله الفقيه، الصراع السياسي والإرهاب في اليمن، مدونة الدكتور عبد الله الفقيه، الأحد، 7 مارس، 2010،(13 سبتمبر 2015)، http://dralfaqih.blogspot.com/2010/03/blog-post_07.html

الملاحق
خريطة اليمن